جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

سياسة إسرائيل المائية في السيطرة على المياه السطحية في الضفة الغربية منذ عام 1967

إعداد

ميس سامر حسونة

إشراف

د. باسل منصور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين.

2025

سياسة إسرائيل المائية في السيطرة على المياه السطحيه في الضفة الغربية منذ عام 1967

إعداد

ميس سامر حسونة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/05/04، وأجيزت:

د. باسل منصور	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. مرسي عبد الرازق	
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. أحمد بشتاوي	
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي في مسيرتي الدراسية إلى داعمي الأول، سندي وملهمي، ولمن علّمني أن الطموح لا سقف له (والدي الحبيب)

إلى نبع الحنان ومصدر قوتي، صاحبة الفضل العظيم، ومن غرست في قلبي القوة والأمل (أمي الغالية)

إلى رفيق دربي وشريكي في النجاح، من كان دعمه وسنده لي بلا حدود (زوجي العزيز)

لبهجة أيامي ومستقبل أحلامي (ابني الحبيب)

لعماد قلبي وعزوتي، قد كنتم لي العون والسند دائمًا (أختي وإخوتي)

لكم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

بداية، الشكر لله عزّ وجل، الذي أكرمني ووفقني لإتمام هذا البحث العلمي، فله الفضل أولًا وآخرًا

كما أتقدّم بجزيل الشكر إلى دكتوري الفاضل باسل منصور، الذي أشرف على هذه الرسالة، وقدم لي الدعم والمساعدة، سواء بالنصح أو التصحيح

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الموقّرة، لما بذلوه من جهد واهتمام في قراءة الرسالة، وتقديم الملاحظات القيّمة التي أثرت هذا العمل العلمي

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر لكل من وقف بجانبي خلال رحلتي العلمية، من أساتذة وزملاء وأصدقاء، الذين لم يبخلوا عليّ بتشجيعهم ودعمهم المستمر

لكم مني جميعً جزيل الشكر والعرفان

الاقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

سياسة إسرائيل المائية في السيطرة على المياه السطحية في الضفة الغربية منذ عام 1967

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **ميس سامر حسونة**

التوقيع: ميس حسونة

التاريخ: **2025/05/04**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الاقرار ..... هـ
فهرس المحتويات ..... و
فهرس الجداول ..... ح
فهرس الصور ..... ط
الملخص ..... ي
المقدمة 1
أهمية الدراسة 2
أهداف الدراسة 2
اشكالية الدراسة 3
أسئلة أو فرضيات الدراسة 3
منهجية الدراسة 3
حدود أو محددات الدراسة 4
الدراسات السابقة 4
مصطلحات الدراسة 7
الفصل الأول: اهمية المياه ودورها كمحور اساسي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي 8
المبحث الأول: مفهوم المياه وأهميتها الاستراتيجية 11
المطلب الاول: التاريخ والجغرافيا المائية في الضفة الغربية 12
المطلب الثاني: مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية 19
المبحث الثاني: الإدارة المشتركة وحماية المياه في القانون الدولي 25
المطلب الاول: مفاهيم العدالة المائية والادارة المشتركة 28
المطلب الثاني: الحماية القانونية للمياه في القانون الدولي 34
الفصل الثاني: الإطار القانوني لمصادر المياه السطحية في الضفة الغربية 39
المبحث الأول: الاتفاقيات والقوانين الناظمة لموضوع المياه في الضفة الغربية 41
المطلب الأول: اتفاقية اوسلو 1993–1995 42
المطلب الثاني: بروتوكول باريس الاقتصادي 1994 49
المطلب الثالث: المبادرات والمفاوضات اللاحقة 52

المبحث الثاني: السياسات الاسرائيلية والممارسات المتبعة على مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية. 57
المطلب الاول: تحليل الممارسات الاسرائلية في السيطرة على مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية 58
المطلب الثاني: اثر الممارسات المتبعه على مختلف الجوانب الحياتية للفلسطينيين 63
الخاتمة 67
قائمة المصادر والمراجع 72
Abstract ..... B

فهرس الجداول

جدول (1): التوزيع النسبي لمساحة الاراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الاسرائيلي..... 46

فهرس الصور

صورة (1): خارطة فلسطين العربية..... 13

صورة (2): توزيع المياه في فلسطين 15

صورة (3): روافد نهر الاردن 23

سياسة اسرائيل المائية في السيطرة على المياه السطحية في الضفة الغربية منذ عام 1967

إعداد

ميس سامر حسونة

إشراف

د. باسل منصور

الملخص

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه السطحية الموجودة في الضفة الغربية، حيث قد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تحدث الفصل الأول عن أهمية المياه ودورها كمحور في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما الفصل الثاني فقد كان متخصصًا بشكل أكبر حول الإطار القانوني الذي عمل على تنظيم مسألة المياه، والمحاولات المستمرة لإيجاد حلول دائمة تخص مسألة المياه بين الطرفين.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل السياسات والتشريعات لفهم كيفية تأثير السياسات الإسرائيلية على الوصول إلى المياه السطحية، وتعزيز التوعية والمشاركة العامة بإبراز القضايا المتعلقة بالمياه بهدف تحفيز الجهود المحلية والدولية لحماية هذه المصادر، ومن أهم الأسئلة التي طرحتها هذه الرسالة هو: كيف أثّرت هذه السياسات على العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وديناميكيات الصراع في المنطقة؟

كما تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في كتابة هذه الرسالة، فتم استعمال المنهج الوصفي في وصف طبيعة مصادر المياه السطحية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووصف حالتها بناءً على ما تتعرض له من سيطرة من قبل الجانب الإسرائيلي، كما وتم استعمال المنهج التحليلي في تحليل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية التي نظمت هذا الموضوع وتطرّقت إليه.

استنتجت الرسالة عدة نتائج، أهمها أن السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية هي سياسة ممنهجة يتم اتباعها من أجل تعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة وتثبيت وجودهم، كما أوضحت الرسالة أن

اتفاقية أوسلو، على الرغم من محاولتها إيجاد حل لمسألة المياه، إلا أنها رسّخت مبدأ التفاوت في تقاسم المياه ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين لصالح الاحتلال.

كما أوصت الرسالة بتفعيل الجهود الدولية، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالضغط على إسرائيل لاحترام حقوق الفلسطينيين المائية، وفقًا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على المياه، العدالة المائية والأمن المائي، اتفاقية أوسلو، بروتوكول باريس الاقتصادي.

المقدمة

تُعتبر قضية السيطرة على مصادر المياه في الأراضي السطحية في الضفة الغربية من أكثر القضايا الحساسة والمعقدة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فالسيطرة على المياه ليست مجرد مسألة بيئية أو اقتصادية، بل تحمل أبعادًا سياسية واجتماعية، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي قد جعل من أهم أهدافه السيطرة على المياه العربية ككل، للحفاظ على وجوده في الأراضي المغتصبة.

ففي هذه الرسالة، ندرس السياسات التي اتبعتها إسرائيل للسيطرة على المياه السطحية في الضفة الغربية منذ عام 1967، مع التركيز على التداعيات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لهذه السياسات على سكان المنطقة. كما نهدف إلى فحص الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمتها إسرائيل لتعزيز سيطرتها على هذه الموارد، وتأثير هذه السياسات على ديناميكيات الصراع والعلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلًا عن تأثيراتها على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المنطقة.

من خلال تحليل الأدبيات المتخصصة، والوثائق الرسمية، ودراسات الحالة المتعلقة، سنقوم بتقييم الجوانب القانونية والدولية لسياسات المياه في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. كما سنركّز على استكشاف التحديات والفرص التي تواجه المجتمعات المحلية في الوصول إلى المياه.

تسعى هذه الرسالة إلى تسليط الضوء على الجوانب المعقدة لمسألة المياه في الضفة الغربية، وتقدّم بذلك فهمًا أعمق للتحديات والفرص المتاحة لتحقيق العدالة والاستدامة في إدارة الموارد المائية. فالمشكلات المتعلقة بالمياه في هذه المناطق لا تمثّل فقط الصعوبات الفورية المتعلقة بالوصول إلى الموارد، ولكنها تُعد أيضًا جزءًا من صراع أكبر بكثير يتعلق بالسيطرة والسلطة.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة الأبعاد المختلفة لإدارة مصادر المياه السطحية في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، وذلك في إطار السعي للمساهمة في إثراء الحوار الأكاديمي والسياسي حول مفهومي العدالة

المائية والتنمية المستدامة. وبالنظر إلى أهمية المياه بوصفها موردًا حيويًا للحياة البشرية، فإن أساليب إدارتها والسيطرة عليها تمثّل في الوقت ذاته تحديات حقيقية وفرصًا واعدة للتقدّم نحو مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة بشكل خاص عندما نتأمل التأثيرات العميقة والمتعددة الأبعاد لسيطرة إسرائيل على المياه السطحية. على سبيل المثال، نظرًا لأهمية نهر الأردن كأحد المصادر المائية الرئيسية في المنطقة، فإن تقليل تدفقاته بسبب الاستخدام الإسرائيلي والتحويلات قد أثّر سلبًا على الفلسطينيين بحرمانهم من هذا المورد الحيوي، مما أعاق التنمية الزراعية والاقتصادية. ستركز الدراسة أيضًا على العدالة المائية والتوزيع غير المتكافئ للموارد المائية.

كذلك، سيتم تحليل السياسات والتشريعات لفهم كيفية تأثير السياسات الإسرائيلية على الوصول إلى المياه السطحية، وتعزيز التوعية والمشاركة العامة بإبراز القضايا المتعلقة بالمياه بهدف تحفيز الجهود المحلية والدولية لحماية هذه المصادر وضمان استخدامها بطريقة مستدامة.

أهداف الدراسة

إن أهم الأهداف التي تسعى لفهم شامل ومعمق للموضوع من مختلف زواياه هي:

1. تحليل الأساليب والاستراتيجيات المتبعة من قبل إسرائيل للسيطرة على المياه السطحية في الأراضي المحتلة للضفة الغربية.
2. تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات المياه على السكان الفلسطينيين.
3. توضيح الأبعاد القانونية والدولية للسيطرة على المياه في الأراضي المحتلة.
4. دراسة دور القانون الدولي والمنظمات الإقليمية في تعزيز العدالة المائية.

اشكالية الدراسة

تعالج هذه الرسالة تحليل سياسات إسرائيل المتبعة للسيطرة على المياه السطحية في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية منذ عام 1967، وتقييم تأثير هذه السياسات على مختلف الأوضاع للسكان في المناطق المتأثرة. كما أن واحدة من المشكلات الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة تكمن في التحديات المرتبطة بإدارة وتوزيع الموارد المائية تحت ظروف الاحتلال. تبرز الصعوبات خاصةً في كيفية تأثير السياسات والممارسات الإسرائيلية على تقييد الوصول الفلسطيني إلى المياه السطحية، ما يسفر عنه تداعيات سلبية على الزراعة، الاقتصاد، والحياة اليومية للسكان في الأراضي المحتلة.

كما وتهدف الدراسة للإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

أسئلة أو فرضيات الدراسة

1. ما هي السياسات والاستراتيجيات التي استخدمتها إسرائيل للسيطرة على المياه في الأراضي المحتلة؟
2. كيف أثّرت هذه السياسات على العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وديناميكيات الصراع في المنطقة؟
3. ما هي التأثيرات البيئية والاقتصادية لسياسات المياه هذه على الأراضي المحتلة وسكانها؟

منهجية الدراسة:

ستقوم الباحثة باتباع المنهج الوصفي التحليلي التاريخي في كتابة هذه الرسالة، فسيتم استعمال المنهج الوصفي في وصف طبيعة مصادر المياه السطحية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، ووصف حالتها بناءً على ما تتعرض له من سيطرة من قبل الجانب الإسرائيلي. كما وسيتم استعمال المنهج التحليلي في تحليل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية التي نظمت هذا الموضوع وتطرقت إليه. وقد تم استعمال المنهج التاريخي من خلال تتبع التطورات الزمنية والسياسات التي اتبعتها إسرائيل منذ بدء احتلال الضفة عام 1967 وحتى اليوم، بهدف السيطرة على مصادر المياه السطحية.

حدود أو محددات الدراسة

- النطاق الزمني: الدراسة تقتصر على الفترة من عام 1967 حتى الوقت الحالي، ولا تشمل التطورات والأحداث السياسية والقانونية قبل عام 1967.
- المنطقة الجغرافية: تركز الدراسة على المياه السطحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية فقط، ولا تشمل مناطق أخرى تحت السيطرة الإسرائيلية.
- نوع الموارد المائية: تحديد التركيز على المياه السطحية دون النظر في المياه الجوفية أو مصادر المياه الأخرى.

أما ومن حيث حدود البحث الموضوعية، فهي تقع ضمن نطاق القوانين الدولية الناظمة لموضوع المياه والمشاركة الدولية لها. كما أن هنالك العديد من الاتفاقيات التي نظمت المياه في الأراضي المحتلة، كاتفاقية أوسلو عام 1993 وبروتوكول باريس الاقتصادي.

الدراسات السابقة

1. الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير ملاحية ومدى تطبيقها على مياه الضفة الغربية. حسام شكري صبيحات – 2021.

تتناول رسالة حسام شكري صبيحات الأحكام المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المخصصة لأغراض غير ملاحية، وتحلل مدى إمكانية تطبيق هذه القواعد على مياه الضفة الغربية في ظل الوضع القانوني القائم. في المقابل، تركز هذه الدراسة على البعد السياسي والجغرافي، حيث تستعرض السياسات والإجراءات التي اتبعتها إسرائيل للهيمنة على الموارد المائية السطحية، بما في ذلك السيطرة الإدارية والاستيطانية. وبهذا، تعكس الأولى معالجة قانونية نظرية، بينما تسلط الثانية الضوء على الممارسات الفعلية على الأرض.

2. اثر الصراع الاسرائلي العربي على السياسة المائية في الشرق الاوسط (1951–2016) شطيبي ساسية 2016–2017.

تختلف دراسة شطيبي ساسية (2016–2017) عن هذه الدراسة من حيث النطاق والنهج التحليلي. فالدراسة الأولى تتناول القضية من زاوية إقليمية شاملة، حيث تبحث في كيفية تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على صياغة السياسات المائية في منطقة الشرق الأوسط، مركزة على العلاقات بين دول مثل إسرائيل، الأردن، سوريا، ولبنان، وعلى النزاعات حول الموارد المائية المشتركة. في المقابل، تركز الدراسة الثانية على بعد محلي محدد، إذ تستعرض السياسات الإسرائيلية المتبعة للسيطرة على المياه السطحية في الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967، مع التركيز على الأدوات والإجراءات الميدانية التي تحد من وصول الفلسطينيين إلى مواردهم المائية. وبهذا، تطرح الدراسة الأولى رؤية استراتيجية إقليمية، بينما تقدم الثانية تحليلًا تفصيليًا لواقع الاحتلال المائي في سياق جغرافي وسياسي محلي

3. مسؤولية الدولة عن الضرر البيئي: حالة الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 مراد المدني 2017–.

تُميز دراسة مراد المدني عن هذه الدراسة من حيث المجال والزاوية التحليلية. فالأولى تركز على الجانب القانوني والبيئي، حيث تتناول مسؤولية إسرائيل القانونية عن الأضرار البيئية الناجمة عن ممارساتها في الأراضي المحتلة، مستندة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني والبيئي، وتشمل موضوعات مثل التلوث، تدمير الموارد، وانتهاك الحق في بيئة سليمة. أما الثانية، فتتناول موضوعًا أكثر تحديدًا يتمثل في السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على المياه السطحية في الضفة الغربية، مع التركيز على الإجراءات العملية التي تحد من وصول الفلسطينيين إلى مصادر المياه. ومن ثم، تعالج الدراسة الأولى الانتهاكات البيئية بصورة شاملة ضمن إطار قانوني، بينما تتناول الثانية أحد أبعاد تلك الانتهاكات، وهو البعد المائي، من منظور سياسي وميداني.

4. السياسة المائية الاسرائيلية واثرها في الضفة الغربية – ياسر سلامة – 2008

تختلف الرسالتان من حيث النطاق والتركيز الزمني والميداني. فدراسة سلامة تركز على السياسة المائية الإسرائيلية بشكل عام وتتناول أثرها على الضفة الغربية من جوانب متعددة مثل التوزيع غير العادل للمياه، تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على الفلسطينيين، والآثار الناتجة عن السياسات الإسرائيلية. بينما تركز الدراسة الأخرى على السيطرة الإسرائيلية على المياه السطحية في الضفة الغربية، تحديدًا منذ عام 1967، مع تحليل آليات السيطرة والممارسات التي تشمل المصادرة والتحكم في البنية التحتية، مما يجعل دراستها أكثر تخصيصًا في هذا الجانب الزمني والمكاني المحدد ونوعية المصادر التي تم ذكرها.

5. دور المياه في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي بالتركيز على اتفاقية اوسلو. نهاد عكاشة هلال 2003.

دراسة هلال تركز على دور المياه كعنصر محوري في مفاوضات التسوية، خاصة في إطار اتفاقية أوسلو، وتحلل كيف تم تناول قضية المياه في التفاهمات السياسية بين الأطراف المعنية وتأثير هذه الاتفاقية على توزيع الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية. بالمقابل، تركز الدراسة الأخرى على السياسات الإسرائيلية المائية التي تهدف إلى السيطرة على الموارد المائية السطحية في الضفة الغربية منذ عام 1967، مستعرضة الأساليب الإسرائيلية في المصادرة والتحكم بالبنية التحتية، وتقييد وصول الفلسطينيين إلى المياه. بذلك، تركز دراسة هلال على البُعد التفاوضي والسياسي لقضية المياه، بينما تدرس الدراسة الأخرى الجانب الميداني والسياسي الممارس من قبل إسرائيل في سياق المياه.

مصطلحات الدراسة

السياسة المائية: تشير إلى السياسات والإجراءات التي تحكم استخدام وإدارة الموارد المائية.

السيادة على المياه: مصطلح يستخدم لوصف السيطرة القانونية والفعلية لدولة ما على الموارد المائية ضمن حدودها أو المتنازع عليها.

الأمن المائي: يعبر عن قدرة دولة أو منطقة على تأمين الحصول المستدام على كميات كافية من المياه ذات جودة مناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

المياه السطحية: المياه التي تتواجد على سطح الأرض، مثل المياه الجارية في الأنهار والجداول أو المتجمعة في البحيرات والبرك.

القانون الدولي: يشمل القواعد والاتفاقيات التي تحكم العلاقات بين الدول، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية والمياه عبر الحدود.

القانون الإنساني الدولي: ينطبق هذا القانون على النزاعات المسلحة ويحمي الأشخاص غير المشاركين أو الذين توقّفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، ويمكن أن يشمل قواعد حول حماية الموارد الطبيعية في المناطق المحتلة.

مبدأ الاستخدام العادل والمعقول للمياه: مفهوم قانوني يحكم كيفية تقاسم الدول للموارد المائية المشتركة.

مبدأ عدم الإضرار: قاعدة قانونية تطلب من الدول الامتناع عن القيام بأنشطة تسبب ضررًا ملموسًا لدول أخرى، خاصةً فيما يتعلق بالموارد الطبيعية مثل المياه.

الفصل الأول

اهمية المياه ودورها كمحور اساسي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي

تُعد المياه من الموارد الطبيعية النادرة في منطقة الشرق الأوسط، مما يعزز التنافس الشديد على الوصول إليها واستخدامها. في سياق الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لا تقتصر أهمية المياه على كونها مصدرًا حيويًا للحياة فحسب، بل تتحول إلى أداة استراتيجية ذات أبعاد سياسية وأمنية كما تسيطر إسرائيل على العديد من المصادر المائية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، مثل نهر الأردن، والبحر الميت، بالإضافة إلى المياه الجوفية في الضفة الغربية. هذه السيطرة تمكن إسرائيل من التحكم في حياة الفلسطينيين بشكل كبير، سواء عبر تخصيص حصص مائية غير عادلة أو من خلال فرض قيود تمنعهم من الوصول الكامل إلى تلك الموارد الحيوية.

تتنوع مصادر المياه في فلسطين ما بين مصادر مياه سطحية وجوفية وهي مصادر وفيره للمياه قادرة على سد احتياجات سكانها بشكل كامل لكن فلسطين تعاني من ازمة كبيرة في المياه سببها الرئيسي هو الاحتلال الاسرائيلي الذي فرض سيطرته على هذا المصادر واستولى عليها وحرم سكانها من الاستفاده منها او حتى التصرف بالحد الادنى منها والذي يفترض بانه حق ثابت للفلسطينيين يكفله القانون الدولي والاتفاقيات ومنظمات حقوق الانسان (الغني، 2024).

ان للمياه دورا حيويا في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني لما لها من اهمية كبيرة كونها موردا حيويا وحساس يسعى كلا الطرفين للحفاظ عليه لضمان بقائه فقد كانت ومازالت قضية جوهرية وحساسة في المنطقة فعلى الرغم من توفر مصادر مياه عديدة ووفيرة الا ان الصراع عليها مستمر فخطط المنظمة الصهيونية ترتكز وبشكل اساسي على المياه ووفرتها لبناء دولة لهم في فلسطين واهم ركائزهم هو نهب المياه لبناء مستعمراتهم.

اعتبرت اسرائيل قضية المياه قضية امن لهم فبعد اندلاع حرب عام 1967 قد توضحت فكرة الحدود الامنة التي اصبحو يسعون لتحقيقها والتي قد ارتبطت بتوفير الموارد المائية لدولتهم واعتبارها قضية حساسة اي انها قد تعتبر سببا كافيا لنشوب صراع مسلح في حال اعتداء اي طرف على مصادر المياه التي قد قاموا بضمها لسيطرتهم واستولوا عليها (جبارة، 2024).

تعد السيطرة الإسرائيلية على معظم مصادر المياه في فلسطين من أبرز القضايا في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. منذ بداية الاحتلال في عام 1967، استولت إسرائيل على الأحواض المائية الرئيسية في الضفة الغربية، مما أتاح لها التحكم في توزيع المياه بشكل غير عادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

تشير التقديرات إلى أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يحصلون على نحو 20% فقط من المياه المتاحة، بينما يحصل الإسرائيليون على 80% منها. علاوة على ذلك، قامت إسرائيل ببناء مستوطنات في مناطق استراتيجية قريبة من مصادر المياه، مما يعقد وصول الفلسطينيين إليها بشكل أكبر (الحقوقية، 2023).

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الخاصة بالمياه والتي قد وقع عليها الجانب الفلسطيني مُرغمًا لا مُخيَّرًا، إلا أن الإسرائيليين لم يلتزموا بها، أي لم يعطوا الفلسطينيين حتى الحد الأدنى من حقهم في المياه. فقبل توقيع اتفاقية أوسلو ما بين الطرفين، كانت إسرائيل تقوم بسرقة المياه ونهبها، أما بعد الاتفاقية فأصبحت تقوم بذلك ولكن بطريقة مُبرّرة وتحت عنوان الشراكة الإسرائيلية الفلسطينية، فقد برّرت تصرفها أمام المجتمع الدولي والعالمي وأصبحت تصرفاتها مقبولة بنظرهم (الغني، 2024).

يتبين أن هذه المسألة تتجاوز كونها مجرد قضية موارد طبيعية، بل تمثل أيضًا قضية حقوق إنسان وعدالة اجتماعية. إن استمرار السيطرة الإسرائيلية على المياه يعيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية ويزيد من حدة الصراع والتوتر بين الطرفين فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حلول عادلة وشاملة تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم المائية بكرامة وبدون قيود. معالجة هذه القضية بشكل فعال تستدعي التعاون الدولي والجهود المشتركة لإيجاد حلول مستدامة تلبي حقوق واحتياجات الجميع.

تعد قضية المياه في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من القضايا الشائكة والمعقدة التي تحتاج إلى حلول مبتكرة وتعاون إقليمي ودولي لضمان توزيع عادل لهذه الموارد الحيوية. إن تحقيق السلام المستدام في المنطقة لن يكون ممكنًا دون التوصل إلى تسوية عادلة بشأن المياه، التي لا تُعتبر مجرد مورد أساسي للحياة، بل هي أيضًا عنصر محوري في صراع سياسي واستراتيجي يؤثر بشكل مباشر على حياة ملايين الناس.

المبحث الأول: مفهوم المياه وأهميتها الاستراتيجية

المياه تُعد من الموارد الطبيعية الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء الحياة على كوكب الأرض. فهي عنصر حيوي ليس فقط للاستهلاك البشري، بل أيضًا في مجالات حيوية أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة، والنقل، وحماية البيئة. على الرغم من أن المياه تغطي حوالي 71% من سطح الأرض، إلا أن نسبة المياه العذبة المتاحة للاستخدام البشري محدودة للغاية، مما يجعلها موردًا نادرًا يجب إدارة استخدامه بعناية وحكمة.

كما تُعتبر المياه عصب الحياة، وأي نقص فيها سيؤدي إلى كارثة وقد تصل إلى مسألة حياة أو موت، لذلك أكدت وأقرّت جميع القوانين والمواثيق الدولية على اعتبار المياه حقًا ثابتًا من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها لأهميتها.

وقد زاد الطلب على المياه بشكل كبير إثر التزايد الكبير والمستمر في عدد السكان، وبسبب التطور الكبير في مختلف المجالات الاقتصادية والزراعية. لكن في ذات الوقت، قابل هذا التزايد الكبير في الطلب على المياه نقص ونضوب في مصادر المياه المتوفرة للعديد من الأسباب، أهمها التغيرات المناخية التي قد سببت الجفاف للأنهار والمصادر المائية السطحية، وكذلك نقص المخزون المائي الجوفي، والتلوث الكبير، والعديد من الأسباب التي كان لها دور كبير في شح ونقص المياه. وقد يتسبب هذا النقص المستمر في حروب مستقبلية كبيرة (الغني، 2024).

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الجولان وفلسطين وجنوب لبنان رافقه احتلال آخر للمياه ومصادرها من آبار وأنهار وينابيع، وقد عبّر الإسرائيليون عن أطماعهم هذه من خلال علمهم الإسرائيلي الذي يحتوي على نجمة داوود وخطين أزرقين يعنيان النيل والفرات.

من هنا، أصبحت إدارة المياه إحدى القضايا الأساسية في السياسات التنموية المستدامة. فإدارة المياه بطريقة فعّالة تتطلب التنسيق بين الدول، وتخطيطاً دقيقاً للاستخدام، واعتماد تقنيات حديثة مثل تحلية المياه،

ومعالجة المياه المستعملة، والابتكار في تقنيات الري. علاوة على ذلك، يتطلب الأمر تحسين البنية التحتية للمياه لضمان وصول الجميع إلى مياه صالحة للشرب (وزارة الخارجية و المغتربين الفلسطينية، 2025).

كما أن موضوع المياه من أهم التحديات التي تواجه الفلسطينيين بشكل خاص، فالحقوق المائية من أكثر الحقوق المُغتصبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ونظرًا لأن مصدر المياه كان شحيحًا في إسرائيل، فقد ركّز الإسرائيليون على السيطرة والاستيلاء على منابع المياه. لذلك نرى أن أهمية المياه قد ارتبطت ببدايات الهجرة الصهيونية، وفيما بعد قد ارتبطت بدوافع التوسع الاستيطاني والإقليمي (جبارة، 2024).

المطلب الاول: التاريخ والجغرافيا المائية في الضفة الغربية

يعود تاريخ الصراع في الأراضي الفلسطينية إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأ الصهاينة في السعي لإنشاء دولة يهودية على الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الانتداب البريطاني. ومع ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، تصاعدت التوترات بين السكان العرب الفلسطينيين والمهاجرين اليهود، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات متقطعة. في عام 1947، تبنّت الأمم المتحدة خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية، مع تخصيص القدس كمنطقة دولية. لكن الدول العربية والفلسطينيين رفضوا هذه الخطة، مما أدى إلى حرب 1948 عقب إعلان قيام دولة إسرائيل، ما أسفر عن تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين.

أُجريت العديد من الدراسات الهيدرولوجية والجيولوجية للأرض المحتلة ما قبل حرب 1967، وقد أكدت هذه الدراسات بأن مصادر المياه المتوفرة في الضفة الغربية محدودة وتتجدد سنويًا بكميات متفاوتة تعتمد على مياه الأمطار. كما قسّمت تلك الدراسات الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض تعتمد بشكل رئيسي في تغذيتها على المرتفعات الجبلية.

صورة (1)

خارطة فلسطين العربية

تُعتبر المياه الجوفية مصدرًا رئيسيًا للمياه العذبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الينابيع والآبار الغنية بالمياه من الطبقات الجيولوجية، وهناك أيضًا المياه السطحية التي تتضمن الأودية والأنهار والجداول الموسمية. (الهندسية، 2015)

أولاً: الموقع

إن فلسطين تقع ما بين الجزء الجاف والحار من جنوب غرب آسيا، وأيضًا في الجزء الرطب والبارد نسبيًا من إقليم البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى تباين في درجات الحرارة وسقوط الأمطار. كما أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط على طول الساحل لمسافة 224 كم من أراضي الناقورة إلى رفح جنوبًا.

أما من الجنوب فتطل على البحر الأحمر، كما أن الضفة الغربية تقع في الجزء الأوسط الشرقي لفلسطين. (الوهادين، 2018)

ثانياً: مصادر المياه

مصادر المياه السطحية: ما هو متوفر للاستعمال من المياه السطحية ومياه الينابيع نسبته 35 % من كمية المياه المستخدمة كما وتعتمد كمية المياه السطحية المتوفره على كمية الامطار والغطاء النباتي والمناخ والطبيعة الجغرافية والجيولوجية للمنطقه كما سيتم الحديث بشكل مفصل اكثر حول مصادر المياه السطحية في المطلب القادم (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2025؛ أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي، 2025).

مصادر المياه الجوفية: هي مصدر غزير للمياه العذبة ويشكل أكثر من 75% من مجموع مصادر المياه، وتعتمد هذه المياه على سقوط الأمطار وذوبان الثلوج. كما وترتكز في ثلاثة أحواض رئيسية مشتركة، حوضان منهما يقعان تحت الأراضي التي تخضع لسيطرة إسرائيل قبل عام 1967، وهما الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي. أما الحوض الثالث وهو الحوض الشرقي، فيقع وبشكل كامل في الضفة الغربية ويتجه نحو نهر الأردن والبحر الميت (علقم، 2012).

يعتمد وضع المياه الجوفية على العديد من الخصائص الجيولوجية وهي:

1. مخزون الحوض الجوفي: هو كمية المياه المحتجزة في طبقات الصخور تحت سطح الأرض، والتي تُعرف بالخزانات الجوفية. يتكون الحوض الجوفي من صخور تحتوي على مسام قادرة على احتجاز المياه والسماح بتدفقها بشكل طبيعي. يُعد الحوض الجوفي المصدر الرئيسي للمياه الجوفية التي تستخدم في تلبية احتياجات الشرب والزراعة والصناعة يحتوي على ما يقدر في 679 مليون متر مكعب من المياه سنويا.

2. مصادر واماكن الاستهلاك: أماكن أو الأجسام الطبيعية التي توفر المياه للاستخدام البشري والبيئي، وتشمل المياه السطحية (مثل الأنهار والبحيرات) والمياه الجوفية (المخزنة في طبقات الصخور تحت الأرض). كما تشمل أيضاً مياه الأمطار والمصادر الاصطناعية مثل محطات تحلية المياه.
3. معدل كميات المياه الجوفية واتجاهها: ويشيران إلى الخصائص الهيدرولوجية للمياه.
4. اماكن تواجد المياه الجوفية وتوزيعها: المواقع الجغرافية التي تحتوي على المياه الجوفية وكيفية توزيعها في طبقات الصخور تحت سطح الأرض تختلف بناءً على مجموعة من العوامل الجغرافية والبيئية والجيولوجية.
5. مصادر واماكن المياه المعاده للطبقات المائية : تشير إلى المياه التي يتم ضخها أو معالجتها، بهدف تجديد وإعادة تعبئة المخزون المائي الجوفي إدخالها مجددًا إلى الخزانات الجوفية أو الطبقات المائية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2020).

صورة (2)

توزيع المياه في فلسطين

منذ عام 1967 سيطرت إسرائيل على مصادر المياه في فلسطين وجعلت منها أملاكًا للدولة لا يحق لأحد استخدامها إلا عن طريق تصاريح تُمنح من الحاكم العسكري. سلسلة من الأوامر العسكرية أكدت على عدم القدرة على استعمال المياه إلا بتصاريح خاصة تُمنح من الحاكم العسكري، وهي ما عملت على تقييد عمل مصلحة مياه القدس ودائرة مياه الضفة الغربية، ليتلو ذلك سلسلة من الأوامر العسكرية الإسرائيلية، وهي:

- أمر رقم 92 عام 1967: هو أمر أصدرته السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بعد حرب 1967 (حرب الأيام الستة) لتنظيم استخدام المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. يهدف هذا الأمر إلى تحديد حقوق استخدام وتوزيع المصادر المائية في تلك المناطق، وخاصة فيما يتعلق بالمياه الجوفية والمياه السطحية.

أسهم الأمر العسكري رقم 92 الصادر عام 1967 في تعزيز السيطرة الإسرائيلية المطلقة على موارد المياه في الضفة الغربية، حيث منح القائد العسكري صلاحيات شاملة في إدارة قطاع المياه، وألغى أي دور للجهات الفلسطينية في تنظيمه. وبموجب هذا الأمر، أصبحت جميع الأنشطة المتعلقة بالمياه، مثل حفر الآبار أو صيانتها أو استخدامها، خاضعة لتصاريح إسرائيلية صارمة غالبًا ما تُرفض أو تُؤجل. هذا الواقع أدى إلى تقييد الفلسطينيين من الوصول إلى مصادرهم المائية، مقابل تمكين المستوطنات الإسرائيلية من استغلال المياه بحرية، مما ساهم في خلق واقع مائي غير متكافئ يُفاقم أزمة المياه لدى السكان الفلسطينيين.

- امر رقم 291 عام 1967: هو أمر عسكري أصدرته السلطات الإسرائيلية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب 1967 (حرب الأيام الستة)، ويختص بتنظيم وإدارة المياه في الأراضي المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالمياه الجوفية والمصادر المائية الأخرى.

شكّل الأمر العسكري رقم 291 لعام 1967 أداة قانونية بيد سلطات الاحتلال للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية في الضفة الغربية، ومنها مصادر المياه. فقد جمّد هذا الأمر جميع سجلات الأراضي الرسمية، ومنع الفلسطينيين من تقديم دعاوى ملكية دون الحصول على موافقة مسبقة من القائد العسكري، ما أدى

إلى تصنيف مساحات واسعة من الأراضي – بما فيها تلك التي تضم آبارًا وينابيع – كأراضٍ تابعة للدولة. ونتيجة لذلك، حُرم الفلسطينيون من إثبات حقوقهم في الأراضي التي تحتوي على مصادر مائية، مما مهّد الطريق أمام الاحتلال للاستيلاء عليها، وتعميق هيمنته على الموارد المائية في الضفة الغربية. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وكالة وفا، 2023)

- امر رقم 948 عام 1968: هو أمر عسكري أصدرته السلطات الإسرائيلية بعد احتلال الضفة الغربية في حرب 1967، ويختص بتنظيم استخدام الأراضي والموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه.

من خلال هذا الأمر، فرضت إسرائيل سيطرتها على معظم المصادر المائية في المنطقة، ووضعت قيودًا صارمة على الفلسطينيين فيما يتعلق بحفر الآبار أو تطوير مشاريع مائية، مما استلزم الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية صدر هذا الأمر العسكري بهدف تأسيس "سلطة المياه الإسرائيلية" في الضفة الغربية، والتي تولّت المسؤولية الكاملة عن إدارة قطاع المياه في الأراضي المحتلة. وبموجب هذا الأمر، تم إلغاء أي دور للجهات الفلسطينية في تنظيم شؤون المياه، حيث أصبحت جميع العمليات المرتبطة بحفر الآبار، توزيع المياه، وصيانة الشبكات خاضعة لإشراف إسرائيلي مباشر. هذا الإجراء عزز الهيمنة الإسرائيلية على الموارد المائية، وعمّق من تبعية الفلسطينيين لقرارات الاحتلال، مما ساهم في ترسيخ واقع من التمييز في توزيع المياه بين الفلسطينيين والمستوطنين.

- امر رقم 457 عام 1977: هو أمر عسكري أصدرته السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، ويختص بتنظيم استخدام الأراضي والموارد المائية. يفرض هذا الأمر سيطرة إسرائيلية موسعة على المياه الجوفية في المنطقة، ويضع قيودًا صارمة على الفلسطينيين فيما يتعلق بحفر الآبار واستخدام المياه الجوفية، حيث يتطلب الحصول على تصاريح خاصة من السلطات الإسرائيلية لتنفيذ أي مشاريع مائية جديدة. هذا الأمر يعكس جزءًا من السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى في الضفة الغربية.

- امر رقم 715 عام 1972: هو أمر عسكري أصدرته السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بعد حرب 1967، ويختص بتنظيم وإدارة المياه الجوفية والمصادر المائية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. يفرض هذا الأمر قيودًا شديدة على الفلسطينيين فيما يتعلق باستخدام المياه الجوفية، ويتطلب الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لتنفيذ أي أعمال متعلقة بالمياه. يشكل هذا الأمر جزءًا من سياسة إسرائيلية تهدف إلى السيطرة على الموارد المائية في الأراضي المحتلة، مما يعيق قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المياه واستخدامها بشكل مستقل.
- امر رقم 1336 عام 1991: هو أمر عسكري أصدرته السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ويهدف إلى تنظيم إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يتضمن الأمر فرض قيود إضافية على الفلسطينيين فيما يخص حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية، عزز من صلاحيات الإدارة المدنية التابعة للاحتلال في التحكم الكامل بشؤون المياه، مما ساهم في تعميق أزمة المياه لدى السكان الفلسطينيين وتكريس التمييز المائي القائم (جامع، 2020).

استمرت هذه السيطرة الى حين توقيع اتفاقية اوسلو وبموجبها سيطرت السلطة الفلسطينية واعطيت الولاية الثانونية على كل من الضفه الغربيه وقطاع غزه باستثناء الاماكن التي تضم مستوطنات (ج) وفيما بعد انفصلت الضفه الغربيه عن قطاع غزة واخلت اسرائيل مستوطناتها من القطاع في عام 2005. كانت هذه المرحلة انتقالية لخمسة سنوات، وكان يُفترض خلال تلك المدة الممنوحة لكلا الطرفين إيجاد حل عادل لقضايا جوهرية أهمها المستوطنات، واللاجئين، والمياه، والحدود، والقدس. وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت إسرائيل بحق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية، وأعطاها حقًا لمياه الآبار والينابيع بما يُقدَّر بـ80 مليون متر مكعب، لكن لم تتمكن السلطة الفلسطينية من حفر آبار سوى ما يقارب 30 مليون متر مكعب. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2025)

هذه التفاوت الكبير في حصول واستهلاك الفلسطينيين والإسرائيليين كان السبب في المشاكل السياسية الدائمة ما بين الطرفين، فاستهلاك الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية يُقدَّر بحوالي 86.3 لترًا للفرد الواحد، وفي قطاع غزة 82.7، ولكن مع احتساب كمية المياه الصالحة للاستخدام الآدمي في قطاع غزة نظرًا للتلوث الكبير الموجود، فإن تلك النسبة ستنخفض إلى ما يقارب 21.3، علمًا بأن الاستهلاك الصحيح الذي توصي به وزارة الصحة العالمية هو 100 لتر يوميًا للفرد، أما استهلاك الفرد الإسرائيلي فهو يزيد بثلاثة أضعاف عن الاستهلاك الفلسطيني ويُقدَّر بـ300 لتر لليوم، ويتضاعف هذا الرقم سبعة أضعاف للمستوطنين الإسرائيليين مقارنة بالاستهلاك الفلسطيني.

اي تسيطر اسرائيل على ما يقارب 90 % من مصادر المياه المشتركه وتفرض العديد من القيود على حركة وتنقل الاشخاص والبضائع كما انها تشدد على اعطاء التصاريح اللازمة للفلسطينيين من لجنة المياه مما يسبب تاخير في تنفيذ مشاريع المياه والمرافق الصحية (وزارة الخارجية و المغتربين، 2019).

المطلب الثاني: مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية

تُعدّ المصادر السطحية للمياه في الضفة الغربية من أهم الموارد المائية، وتشمل الأنهار، الأودية، والبرك. أبرز هذه المصادر هو نهر الأردن، الذي يشكل الحدود الطبيعية بين الضفة الغربية والأردن، ويُعد مصدرًا رئيسيًا للمياه في المنطقة. كما توجد عدة أودية مثل وادي قانا، الذي ينقل مياه الأمطار في فصل الشتاء، مما يساهم في تغذية المياه السطحية. بالإضافة إلى ذلك، هناك البرك والآبار السطحية التي تخدم بعض المناطق الزراعية. ورغم أهمية هذه الموارد، فإن القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين تحدّ من قدرتهم على الاستفادة الكاملة من هذه المصادر الطبيعية.

ان المياه السطحية محدودة بسبب قلة الامطار ونسب التبخر المرتفعة فالمياه السطحية تنشا من مياه الامطار والبحيرات والبرك والجداول التي تنشا من تدفق الينابيع كما وتعتمد هذه المياه على شدة الامطار والغطاء النباتي وعلى المنابع.

كما أن هنالك اختلافًا كبيرًا لدى الباحثين حول مصادر المياه وحول إعطاء رقم صحيح وثابت يدل على حقيقة كمية المياه المتوفرة من مصادر المياه السطحية، وهذا الاختلاف يعود سببه إلى قلة المعلومات المتوفرة لدى الجانب الفلسطيني، والسبب في ذلك هو الاحتلال الإسرائيلي وما يصدره من قوانين خاصة بمصادرة المياه وعدم الإفصاح عن أية معلومات، مما يؤكد بأن الأرقام المتوفرة سواء من المنظمات الدولية أو الخبراء والصحفيين الفلسطينيين أو حتى من الباحثين الإسرائيليين لا تعكس الصورة الحقيقية لهذه المصادر. (شديد، 1999)

وعند الحديث عن المياه السطحية ومصادرها الرئيسية في الاراضي المحتله فأهم تلك المصادر هو:

أولا: حوض نهر الاردن

تعود أهمية هذا النهر إلى أنه المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية لفلسطين خاصة في الضفة الغربية، كما وتتدفق مياهه من الشمال وعلى ارتفاع 2200 م فوق سطح البحر حتى البحر الميت على ارتفاع 350 م تحت سطح البحر، كما ويبلغ طول النهر 350 كم ويعتبر نهر دوليا كون انه يتشارك في النهر خمسة دول وهم فلسطين والأردن وسوريا ولبنان واسرائيل فتشترك اسرائيل في حدود ما قبل عام 1967 والضفة الغربية في حدود ما بعد عام 1967 وتقدر مساحته الاجمالية 43500 كم2 منها 12000 كم2 في فلسطين (جامع، 2020).

يبلغ تصريف هذا الحوض حوالي 1500 مليون متر مكعب، وتُقدّر هذه النسبة بحوالي 15 ضعفًا لما تنتجه الينابيع الفلسطينية والأنهار الموجودة في الضفة الغربية. كما أن هذا النهر يعاني من انحسار شديد يعود سببه إلى الضخ الجائر للمياه، وتقسيم تدفق النهر من بحيرة طبريا ونهر حاباني واليرموك وبانياس عن طريق إنشاء السدود والخزانات. كما ويعود السبب الرئيسي لحالة الاستنزاف هذه إلى الاحتلال الإسرائيلي. (سلطة المياه، 2018)

لقد تم تقسيم نهر الاردن الى حوضين رئيسيين:

أ. **الحوض العلوي:** هو الجزء الشمالي من نهر الأردن الذي يمتد عبر الأراضي الفلسطينية، ويبدأ من منطقة نهر اليرموك بالقرب من الحدود الأردنية والسورية، ثم يتجه جنوبًا ليعبر الضفة الغربية. يتميز هذا الحوض بوجود عدة روافد وأودية تساهم في تغذية نهر الأردن بالمياه، مثل وادي الفارعة ووادي غزة.

يعد الحوض العلوي لنهر الأردن مصدرًا حيويًا للمياه في الضفة الغربية، ويستخدم في مختلف المجالات مثل الشرب والزراعة. لكن تفرض إسرائيل قيودًا صارمة على استخدام هذه المياه، مما يحد من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة منها. على الرغم من أهمية هذا الحوض، فإن السيطرة الإسرائيلية على معظم مصادر المياه في المنطقة تزيد من التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في الوصول إلى هذه الموارد الطبيعية. كما أن التغيرات المناخية وتراجع هطول الأمطار في المنطقة تشكل تهديدًا إضافيًا لهذا المصدر المائي المهم.

وهو ما يضم معظم مصادر المياه السطحية حيث سيطرت اسرائيل عليه بنسبة 90% الامر الذي ادى الى ضعف تدفق النهر فلا يصل منه شيئ للضفه الغربية فوفق خطة جونسون للفلسطينيين الحق في 250 مليون متر معكب لكنهم بالمقابل يحصلون على اللاشيئ (علقم، 2012).

كما وقد تم تقسيم الحوض العلوي الى:

1. **نهر الدان:** يبلغ طوله 8 كم، كما وينبع من الأراضي الفلسطينية المحتلة من جبال الشيخ، ويقع على ارتفاع 90 مترًا عن سطح البحر. كما ويبلغ معدل تصريفه 310 مليون متر مكعب في السنة، ويُعتبر من أكبر مصادر المياه في أعالي الأردن.
2. **نهر الحاصباني:** يقع في الأراضي اللبنانية على ارتفاع 900 متر عن سطح البحر، ويبلغ معدل تصريفه 285 مليون متر مكعب في السنة.

3. **نهر بانياس:** ويقع هذا النهر في الأراضي السورية على ارتفاع 43 مترًا عن سطح البحر، ومنبعه هو جبل حرمون على ارتفاع 329 مترًا عن سطح البحر. كما ويبلغ معدل تصريفه 160 مليون متر مكعب في السنة.

ب. **الحوض السفلي:**

هو الجزء الجنوبي من نهر الأردن ويشمل الأراضي الفلسطينية في هذه المنطقة. يتميز هذا الحوض بوجود روافد رئيسية تساهم في تغذية النهر بالمياه، ويعرف باسم "السلفي" بسبب التكوين الجيولوجي المميز الذي يتواجد فيه، حيث توجد الصخور السفلية التي تشكل خزانات المياه الجوفية.

تعد المياه الجوفية في هذا الحوض من المصادر الأساسية للمياه في الضفة الغربية، وتستخدم في أغراض الشرب والزراعة. ومع ذلك، تفرض إسرائيل قيودًا شديدة على استخدام هذه المياه، ما يحد من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة منها. كما تسيطر إسرائيل على معظم المصادر المائية في المنطقة، مما يؤدي إلى صعوبات في الوصول إلى المياه واستخدامها بشكل مستدام.

يبدا هذا الحوض من بحيرة طبريا باتجاه الجنوب ليصل الى البحر الميت خلال وادي الاردن ويعتبر نهر اليرموك من اهم روافد نهر الاردن كما انه جزء من الحدود ما بين سوريا والاردن اي انه يقسم الى قسمين وهما:

1. **بحيرة طبريا:** الزائد من مياه نهر الاردن يصب في بحيرة طبريا حيث يبلغ مساحتها 162 كم مربع ومساحة تخزيتها 4300 مليوم متر مكعب من المياه، ملوحة المياه في البحثره تقدر ما بين 280–410 جزء بالمليون لذلك فهي تصلح لجميع الاستخدامات.
2. **نهر اليرموك:** ويعتبر من اهم روافد نهر الاردن منبعه من الاراضي السورية والفلسطينية والأردنية واهم الينابيع فيه هي شلالات تل شهاب والجمه السورية (الحمه الفلسطينية) والحمه الاردنية (شديد، 1999).

صورة (3)

روافد نهر الاردن

(مصلح، 2023)

ثانياً: الينابيع والوديان والجداول

تعد من المصادر المائية الأساسية التي تساهم في تلبية احتياجات السكان والزراعة في المنطقة. تنتشر العديد من الينابيع الطبيعية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، مثل ينبوع عين الفوارة وينبوع عين جالوت، وتعتبر هذه الينابيع مصادر رئيسية للمياه العذبة لبعض التجمعات السكانية.

أما الأودية، مثل وادي قانا ووادي الفارعة، فهي تعد من المعالم الجغرافية التي تسهم في نقل مياه الأمطار خلال فترات الشتاء، مما يزيد من مخزون المياه الجوفية ويغذي المياه السطحية. كما تساهم هذه الأودية في دعم الزراعة في المناطق المحيطة بها.

أما الجداول، التي هي مجاري مائية صغيرة، فهي تلعب دورًا في ري الأراضي الزراعية، خصوصًا في المناطق القريبة من الينابيع والوديان. ورغم أهمية هذه المصادر، يواجه الفلسطينيون صعوبة في الاستفادة الكاملة منها بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول إلى المياه (عبد، 2017).

في فلسطين يتواجد العديد من الينابيع التي تتنوع ما بين ينابيع كبيرة وصغيرة، وعددها يزيد عن سبعمئة ينبوع (700)، إلا أن أكثر الينابيع تصريفًا تتواجد في الأراضي المحتلة عام 1948، كينبوع السخنة بالقرب من بيسان، والتمساح شمال تل أبيب، وينبوع العوجا شرق تل أبيب. وفي مدينة نابلس يتواجد حوالي 300 ينبوع، منها 25 ينبوعًا تصريفه السنوي يزيد عن 1,000,000 متر مكعب، وأقلهم تصريفًا واحد متر مكعب يوميًا. وفي مدينة القدس ما يزيد عن 340 ينبوعًا، جميع هذه الينابيع يتم قياسها دوريًا من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما ويتوفر لها ملفات في سلطة المصادر الطبيعية في الأردن.

تنقسم هذه الوديان الى مجموعتين الاولى تتدفق باتجاه وادي الاردن شرقا ولكن لسوء الحظ لقد تعرضت هذ الوديان لتلوث كبير يعود سببه لاغراقها في مياه الصرف الصحي والنفايات التي لم تعالج والقادمة من المستعمرات اما المجموعة الثانية تتدفق غربا نحو البحر الابيض فتقوم اسرائيل بتجميعها واستغلالها (شديد، 1999).

ومما سبق ذكره نرى بأن فلسطين، جميع الموارد المائية الموجودة فيها هي موارد مشتركة وعابرة للحدود مع إسرائيل وغيرها من الدول الأخرى، وهذا يعني بأنها لا تملك أي موارد مائية ذاتية. فهَيْمَنَة إسرائيل منعت الفلسطينيين من الانتفاع بهذه الموارد وحرمتهم من حق الانتفاع بها، رغم أن الحق في المياه هو حق فردي إنساني، وقد أشارت له لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فنَيل الحق في المياه وتخصيص كمية عادلة هو مطلب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه للوصول إلى حل عادل ومنصف، فقضايا المياه ترتبط بقضايا أخرى متعلقة بها كالحدود، والمستوطنات، والعلاقات الاقتصادية، والعديد من القضايا الجوهرية الأخرى (منظمة التحرير الفلسطينية، 2023).

المبحث الثاني: الإدارة المشتركة وحماية المياه في القانون الدولي

ازمة المياه في تفاقم مستمر حول العالم والسبب الرئيسي هو التزايد الكبير في عدد السكان والتطور الصناعي مما ادى الى زيادة طلبهم عليها ولذلك كانت وما زالت المياه السبب الرئيسي في العديد من الصراعات ما بين الدول لاهميتها في خدمة دولتها من جميع النواحي سواء من الناحية الاقتصادية وما لها من اهمية في انعاش اقتصاد البلد ام من الناحية الجتماعية والسياسية.

لذلك كان لا بد من وجود قواعد قانونية دولية لتنظم هذه العلاقات بين الدول التي تتشارك مصدر مائي معين منعا للصراعات المحتملة فيما بينهم فقد صدر العديد من الاتفاقيات والمعاهدات لتنظيم استخدام هذه المياه الدولية منذ عام 1963 فقد قامت الامم المتحدة بنشر اكثر من 250 معاهده لتقوم بتنظيم استخدام هذه المياه الدولية وكانت تحت عنوان (النصوص التشريعية واحكام المعاهدات المتعلقة باستخدام الانهار الدولية لاغراض غير الملاحة) (سليم، 2017).

ان القواعد القانونية التي قد سبق ذكرها والتي قد عملت على تنظيم المجاري المائية ركزت لجنة القانون الدولي على عملية تقنين هذه القواعد وتجميعها وقد ركزت هذه القواعد بشكل خاص على المياه السطحية بداية لعدم وجود الوعي الكافي حول اهمية المياه الجوفية ولكن بعد نشوب العديد من الصراعات والنزاعات بين الدول حول اهمية المياه زاد الاهتمام بمصادر المياه بنوعيها السطحية والجوفية من قبل المشرعين الدوليين بتنظيم امور المياه الدولية اما بمعاهدات جماعية يلتزم جميع الاطراف الذين قامو بالتوقيع عليها بالالتزام بها او المعاهدات الثنائية لاستخدام هذه المصادر المائية بطريقة عادلة ومنصفة (شكراني، 2020).

ومن ابرز الامثلة على الاتفاقيات السالف ذكرها الاتفاقيات الدولية مثل:

- اتفاقية الامم المتحدة 1997: اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المعروفة أيضًا باتفاقية المياه لعام 1997، هي معاهدة دولية تهدف إلى تنظيم استخدام الموارد المائية العابرة للحدود، مثل الأنهار والبحيرات المشتركة بين الدول.

تسعى الاتفاقية إلى تعزيز الاستدامة وضمان الحفاظ على هذه الموارد الحيوية اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية في 18 مايو 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2014 بعد تصديق 35 دولة عليها. توفّر الاتفاقية إطارًا قانونيًا يهدف إلى تحقيق الاستخدام العادل والمنصف للمسطحات المائية التي تعبر حدود أكثر من دولة (اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، 1997).

- اتفاقية هلسنكي: اتفاقية هلسنكي التي تم توقيعها في عام 1992 تحت إشراف الأمم المتحدة، هي اتفاقية دولية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول في إدارة الموارد المائية المشتركة عبر الحدود. تركز الاتفاقية على تنظيم الاستخدام العادل والمستدام للمياه المشتركة بين الدول، مع مراعاة حقوق كل دولة في استغلال هذه الموارد.

فيما يتعلق بالمياه، تتضمن الاتفاقية عدة مبادئ أساسية، أبرزها:

1. المساواة في الاستخدام: التاكيد على حق الدول المتشاطئة في استخدام المياه بشكل عادل دول التسبب في ضرر للدول الاخرى.
2. الاستدامة: ضرورة ادارة الموارد المائية المشتركة بطريقة تحافظ على استدامتها للاجيال القادمة.
3. الوقاية من التلوث: الالتزام بتقليل التلوث الناجم الانشطة الصناعية والزراعية في الاحواض المائية المشتركة.
4. التعاون بين الدول: تشجيع التعاون الفعال بين المتشاطئة لحل النزاعات المائية بشكل سلمي ومنظم. (الدين، 2017)

- اتفاقية برلين: تُعرف اتفاقية برلين في سياق إدارة المياه بـ"مبادئ برلين للمياه"، والتي اعتمدتها الرابطة الدولية لقانون المياه عام 2004. تهدف هذه المبادئ إلى تحديث وتوسيع الإطار القانوني الدولي المتعلق بإدارة الموارد المائية، سواء داخل الدولة أو عبر الحدود، بما يتماشى مع التحديات البيئية والحقوق الإنسانية الحديثة. وتؤكد المبادئ على عدة مرتكزات أساسية، أبرزها اعتبار الوصول إلى المياه

النظيفة حقًا من حقوق الإنسان، وضرورة استخدام الموارد المائية بشكل عادل ومعقول بين جميع الأطراف.

كما تشدد على منع التسبب بأي ضرر كبير للغير من خلال الاستغلال المائي، وتدعو إلى الإدارة المستدامة للمياه مع حماية البيئة. إضافة إلى ذلك، تؤكد المبادئ على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات، وتشجع على حل النزاعات المتعلقة بالمياه عبر الوسائل السلمية، مثل التفاوض أو التحكيم. وتُعد مبادئ برلين مرجعًا حديثًا مهمًا في قضايا المياه، خصوصًا في المناطق التي تشهد صراعات على الموارد المائية، مثل منطقة الشرق الأوسط. (دار الحكمة، 2020)

أما الاتفاقيات الثنائية مثل:

- اتفاقية العراق والكويت عام 1964 حول نهر الفرات: تم توقيع اتفاقية العراق والكويت لعام 1964 بشأن نهر الفرات في 4 مارس من نفس العام، بهدف تنظيم الاستخدام المشترك لمياه النهر بين البلدين. كانت الاتفاقية تهدف إلى ضمان التعاون بين العراق والكويت في إدارة المياه وتقسيمها بشكل عادل. تناولت الاتفاقية حقوق كل طرف في استخدام المياه، وأوضحت الكميات المقررة لكل منهما. كما تضمنت بنودًا تتعلق بالمشاريع المائية التي قد يتم تنفيذها على النهر، فضلاً عن التنسيق بين البلدين لضمان ألا تؤثر أي إجراءات على تدفق المياه بشكل يضر بمصلحة أي من الطرفين.

تُعد هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الثنائي في مجال إدارة الموارد المائية، وهي تمثل نموذجًا للتفاهمات الإقليمية حول قضايا المياه في منطقة الشرق الأوسط (العصيمي، 2012).

- الاتفاقية الاسرائيلية الاردنية 1994: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل في 26 أكتوبر 1994، تُعد اتفاقية تاريخية أنهت حالة العداء المستمرة بين البلدين منذ تأسيس إسرائيل عام 1948.

تضمنت المعاهدة بندًا خاصًا بتنظيم تقاسم الموارد المائية المشتركة، خاصة مياه نهر الأردن ووادي عربة، حيث تم الاتفاق على إدارتها بشكل عادل ومستدام بما يحقق مصالح الطرفين (وثائق معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية، 1994).

وغيرها العديد من الاتفاقيات.

المطلب الاول: مفاهيم العدالة المائية والادارة المشتركة

العدالة المائية والأمن المائي مفهومان أساسيان في إدارة الموارد المائية، حيث يسعيان لضمان توفير المياه بشكل عادل وآمن للأفراد والمجتمعات والدول، مع الحفاظ على استدامة هذه الموارد للأجيال المقبلة. ومع تزايد التحديات مثل النمو السكاني، التغيرات المناخية، وتفاقم النزاعات، تبرز أهمية معالجة قضايا المياه بطريقة توازن بين الحقوق والاحتياجات المختلفة.

يصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع للعدالة المائية، لكن بإمكاننا تلخيصها بكونها تستند إلى عدة مبادئ، أهمها الاستفادة بالإنصاف وبشكل عادل من هذه المياه. كما أنه يجب التأكيد على عدم إخضاع هذه المياه لسياسة العرض والطلب، كونها موردًا اجتماعيًا جماعيًا لا يمكن لأي أحد التفرد به. كما ويجب التأكيد على أهمية وضرورة مراعاة قواعد العدالة والإنصاف، والتأكيد على أهمية التنمية المستدامة في استخدام هذه المياه، منعًا للأضرار بالأجيال القادمة (شكراني، 2020).

أما مفاهيم الإدارة المشتركة فتعني الاعتراف المتبادل من قبل الطرفين أو أكثر ممن يشتركون في أحد مصادر المياه بحرية الوصول لهذه المياه بكميات محددة ونِسَب مئوية، بناءً على شروط معينة تُفرض على جميع الأطراف ووجوب الالتزام بها. أي يجب أن يوقّع كل الأطراف على هذه الاتفاقيات لتصبح حقوقهم شرعية.

تشكل الإدارة المشتركة والعدالة المائية أساسًا مهمًا في القانون الدولي لتنظيم استخدام الموارد المائية العابرة

للحدود. كما تهدف الإدارة المشتركة إلى تعزيز التعاون بين الدول المتشاركة في مصادر المياه، مثل الأنهار والبحيرات، لضمان الاستغلال المستدام والعادل لهذه الموارد (عيسى، 2024).

العدالة المائية، من جانبها، تركز على توزيع المياه بشكل منصف يراعي احتياجات جميع الأطراف المعنية، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويوفر القانون الدولي إطارًا لدعم هذه المبادئ، لا سيما من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، التي تؤكد أهمية التعاون بين الدول لتحقيق الاستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة.

على سبيل المثال، تنص الاتفاقية على ضرورة احترام حقوق الأطراف المختلفة، وتجنب التسبب في أي أضرار كبيرة، بالإضافة إلى تعزيز الحلول التفاوضية التي تُسهم في إدارة الموارد المائية بفعالية وتجنب النزاعات المحتملة.

إن الإدارة المشتركة والعدالة المائية مبدآن أساسيان لقانون المياه الدولية وللموارد المائية المشتركة، وقد طُبِّق خلال السنوات الماضية العديد من مبادئ قانون المياه الدولية لحل المنازعات التي تنشأ ما بين الدول، وتشمل هذه المبادئ: التكامل المائي المطلق، السيادة المائية المطلقة، السيادة المائية المحدودة (الموسى، 1997).

اولا: التكامل المائي المطلق: يُشير إلى إدارة الموارد المائية بطريقة شاملة ومتكاملة، تنظر إلى النظام المائي كوحدة مترابطة تشمل المياه السطحية والجوفية، مع مراعاة جميع استخداماتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الاستدامة من خلال الإدارة الفعّالة التي تأخذ في الاعتبار الترابط بين الموارد الطبيعية والأنشطة البشرية. يرتكز المبدأ على مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تضمن التخطيط والاستخدام والحماية بطريقة شاملة تراعي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. يتم تطبيق هذا النهج على الموارد المائية المشتركة، خاصة في الأحواض العابرة للحدود، حيث يشجع التعاون بين الدول لضمان الاستخدام العادل والمستدام، كما يُدمج مع التخطيط الوطني في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة.

من أبرز الأمثلة على تطبيق المبدأ إدارة نهر الدانوب، حيث تتعاون 19 دولة لضمان الاستدامة البيئية والاستخدام العادل للموارد، إلى جانب مشاريع المياه الجوفية المشتركة في مناطق مثل شمال إفريقيا. يُعد هذا المبدأ أداة أساسية لمعالجة تحديات ندرة المياه والتلوث والنزاعات، بما يساهم في تعزيز الأمن المائي والتنمية المستدامة (العلي، 2014).

ثانياً: السيادة المائية المحدودة: هي مفهوم يشير إلى التحديات التي تواجه الدول في ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها المائية بسبب عوامل خارجية مثل النزاعات على المياه العابرة للحدود، التغيرات المناخية، والضغوط الدولية. هذا النوع من السيادة يكون محدودًا لأن الدول قد تضطر إلى مشاركة مواردها المائية مع دول أخرى أو الامتثال لقرارات دولية وإطارات قانونية تحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن كيفية إدارة واستخدام هذه الموارد. تشمل الأسباب الرئيسية للسيادة المائية المحدودة وجود موارد مائية مشتركة بين عدة دول، مثل الأنهار والبحيرات التي يتقاسمها عدة أطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي تنظم استخدام هذه المياه. كما أن التغيرات المناخية تؤثر على توفر المياه، مما يقلل من قدرة الدول على التحكم الكامل في هذه الموارد. من الأمثلة البارزة على ذلك النزاع حول مياه نهر النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا، ونزاع آخر حول سد النهضة بين الدول الثلاث.

تترتب على السيادة المائية المحدودة عدة تحديات، مثل قضايا العدالة المائية وتوزيع المياه بين الدول بشكل عادل، مما قد يؤثر على الأمن المائي للدول ويزيد من خطر الصراعات. كما أن ضمان الاستدامة البيئية قد يكون صعبًا في ظل السيادة المائية المحدودة، مما يتطلب تعاونًا دوليًا حقيقيًا لضمان الاستخدام المستدام والمنصف للموارد المائية (الجمل، 2015).

في بدايات التنظيم الدولي لمسالة المياه كانت النظرية السائدة هي نظرية السيادة الاقليمية المطلقة التي تسمح للدولة ان تتصرف بحريتها المطلقة في النهر الدولي المشترك دون ان تاخذ بعين الاعتبار ما قد تتسبب فيه تلك الحرية من اضرار بالدول الاخرى التي تشترك معها في ذات النهر.

كما هو الحال في نظرية هارمون التي اجازت وسمحت التصرف المطلق بدون الاخذ بعين الاعتبار ودون اية مراعاه للاضرار الممكنة الحدوث للدول المشتركة في ذات النهر اي انها اعطت الحق المطلق في فرض سياساتها على النهر وقد قامت هذه النظرية على اساس عدم اعطاء حق لدولة المصب كما انها قد اعطت الدولة المنبع الحق الكامل في انشاء المشاريع او احداث اي تغيير في وضع النهر دون الاخذ بعين الاعتبار في حال كان هذا التغيير سيحدث اي ضرر لدولة المصب او الدول الاخرى المتشتركة في ذات النهر.

نظرية السيادة الإقليمية المقيدة تُعد من أبرز النظريات القانونية التي تنظم استخدام الموارد المائية المشتركة بين الدول، وخصوصًا المياه العابرة للحدود. تقوم هذه النظرية على مبدأ التوازن بين حق الدولة في السيادة على الموارد المائية الموجودة داخل حدودها، وبين التزامها بعدم الإضرار بدول الجوار التي تتشارك معها في نفس المورد المائي. ووفقًا لهذه النظرية، يحق للدولة استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها، لكن هذا الحق ليس مطلقًا، بل يجب أن يتم بطريقة عادلة ومعقولة، دون التسبب بضرر ملموس للدول الأخرى. كما تؤكد النظرية على أهمية التعاون بين الدول وتبادل المعلومات الفنية المتعلقة بالمياه. وتُعتبر هذه النظرية موقفًا وسطًا بين نظرية السيادة المطلقة التي تعطي الدولة حرية مطلقة في التصرف بالمياه داخل حدودها، ونظرية وحدة المصالح المشتركة التي تنظر إلى المياه كمورد مشترك يجب إدارته جماعيًا. وقد تبنت العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، هذه النظرية كأساس قانوني للتعامل مع قضايا المياه بين الدول (الردايده، 2008).

لقد ضمّت اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية قواعد ومبادئ عن العدالة والإنصاف، كما تحدثت عن الاستعمال المنصف والمعقول، وأكدت هذه الاتفاقية على أن دول المجرى المائي لها الحق بالانتفاع، كلٌّ في إقليمه، بطريقة عادلة ومنصفة بغرض الحصول على منافعه.

ولكن على هذه الدول الاخذ بعين الاعتبار مصالح دول المجرى المائي التي تشترك معها كما انها اعطت الحق لدول المجرى باستعماله وحمايته بطريقة منصفه ومعقوله طبقا لنصوص الاتفاقية وايضا اكدت على

ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الظروف التالية في الانتفاع بالمجرى المائي ومن هذه الظروف العوامل الجغرافية للمنطقة والعوامل الهيدرولوجية والمناخية كما ويجب الاخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول وللسكان ومدى تاثير استخدام المجرى من احدى الدول على الدول الاخرى كما ويجب الاخذ بعين الاعتبار الاستخدامات الحالية والاستخدامات المستقبلية المحتملة لتلك الدول (شكراني، 2020).

ومن ضمن الأطر القانونية الأخرى التي تخصصت في إدارة موارد المياه المشتركة، إلى جانب اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المسودات المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، التي قد تم وضعها من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في أوروبا عام 1992.

أما على المستوى الإقليمي، فقد أوصى المجلس الوزاري العربي للمياه، جامعة الدول العربية، بضرورة وضع مجموعة من المبادئ بهدف تنظيم التعاون في المياه المشتركة، وإعداد مشروع الإطار القانوني للمياه المشتركة.

وعند الحديث عن الوضع الفلسطيني، فقد خضعت فلسطين لأكثر من نظام سياسي، فبعد الانتداب البريطاني وعند قيام دولة إسرائيل عام 1948، ضُمّت الضفة الغربية إلى الأردن، وقد ضُمّ قطاع غزة إلى مصر، وبقيت على هذا الحال إلى حين نجاح الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية عام 1967. فمنذ ذلك الحين أصبحت الأراضي الفلسطينية بمواردها الطبيعية والمائية خاضعة لحكمهم، إذ كان يتم التحكم بها من خلال الأوامر العسكرية التي تصدر من خلال الحاكم العسكري المسؤول عن المنطقة، ويصدر قراراته تلك عن طريق مراسيم عسكرية. وبناء على ذلك، أصبحت الموارد الطبيعية خاضعة وبشكل كامل لتلك الأوامر العسكرية (الخطيب، 2023).

وعند تدخل الأمم المتحدة لحل مسألة الموارد الطبيعية والسيادة عليها في المنطقة، أصدرت قرارًا اعترفت به بتطبيق قانون الاحتلال الحربي، والذي ينص على حماية الموارد الطبيعية للعمل على إنهاء جانب من الصراع القائم والمتعلق بالموارد المائية (الردايده، 2008).

فقد وافق الإسرائيليون والفلسطينيون على إدارة مشتركة للمياه، ولكن المقصود بمصادر المياه هذه هي تلك المصادر الموجودة ضمن حدود السلطة الفلسطينية، تلك التي تخضع للإدارة المشتركة من قبل الطرفين، أما ما يقع من مصادر مياه ضمن الأراضي الإسرائيلية فيخضع وبشكل كامل للإدارة الإسرائيلية. وهذا يوضح أن تنظيم هذا الموضوع لم يتم بطريقة عادلة ومتوازنة، ولا يمتّ بأي صلة لقانون المياه الدولية.

هذا يوضح أنه ومنذ بداية الحركة الصهيونية، فقد بدأت بدراسة وضع المياه في فلسطين والمحيط العربي، كما وقامت بإرسال منظمة معروفة باسم (صندوق تنمية فلسطين) لدراسة الموارد الطبيعية في المنطقة، وأهمها الموارد المائية. وما نتج عن هذه المنظمة بعد دراستها للمنطقة، أنها قد أكدت على قدرة الأراضي الفلسطينية على استيعاب عدد كبير من اليهود، وأن المياه الموجودة كافية لإنشاء وطن قومي لهم.

أطماع الاحتلال الإسرائيلي كانت وما زالت في تزايد مستمر بغرض فرض السيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لفرض سيطرتها المطلقة على تلك المناطق. فتحكمها بالموارد الطبيعية، وبالذات المائية منها، هو ما سيقوّي من وجودها وقوتها في المنطقة، وتقليل هذه الموارد على الفلسطينيين هو ما سيؤثر سلبًا عليهم، وهذا ما تسعى إسرائيل لفعله (الموسى، 1997).

القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين فيما يخص تطوير البنية التحتية للمياه، والتنقيب عن المياه الجوفية، وبناء السدود والخزانات، تساهم في تعزيز حالة السيادة المائية المحدودة لدى الجانب الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، تؤدي السياسات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الأراضي والموارد المائية الفلسطينية إلى تقليص قدرة الفلسطينيين على التكيف مع التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل كبير على مصادر المياه لذلك وفي المباحث القادمة ستقوم الباحثه بدراسة المصادر المائية السطحية الموجودة بالمنطقة بشكل اكبر

وموسع اكثر كما وستتطرق الى دراسة الاتفاقيات الدولية التي حاولت تنظيمم هذا الصراع القائم وما تاثيره على الجانب الفلسطيني.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للمياه في القانون الدولي

تتعلق الحماية المائية بضمان حماية الموارد المائية من التلوث أو الاستنزاف المفرط أو أي أنشطة قد تؤثر سلبًا على كميتها وجودتها، سواء كانت مياه عابرة للحدود أو محلية. يوفر القانون الدولي، من خلال مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، حماية هذه الموارد باعتبارها حقًا أساسيًا للإنسان وأداة ضرورية لتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية. تشمل الحماية المائية مبادئ مثل العدالة المائية، التي تضمن توزيع المياه بشكل عادل بين الدول المتشاطئة، بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى مياه نظيفة كحق أساسي للصحة والرفاهية. من أبرز الأطر القانونية التي تدعم الحماية المائية هي اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية، التي تشدد على أهمية التعاون بين الدول المشتركة في الموارد المائية لضمان استدامتها وحمايتها من التلوث. كما يفرض القانون الدولي التزامات على الدول لحماية نوعية المياه من التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية (علي، 2013).

إن مسألة المياه من أهم المسائل التي تهم المجتمع الدولي، لذلك لقد تطور القانون الدولي في إيجاد قواعد وقوانين دولية متطورة لتنظيم ومعالجة هذه المسألة. فقد وضع القانون الدولي مجموعة من المبادئ العامة التي تُعتبر من أهم مصادر القواعد القانونية. فعلى سبيل المثال، مبدأ حسن الجوار هو أحد المبادئ الجوهرية في القانون الدولي، ويهدف إلى تعزيز التعاون السلمي بين الدول المجاورة. ينص هذا المبدأ على ضرورة احترام الدول لحدود بعضها البعض وسيادتها، وتجنب أي تصرفات قد تؤدي إلى الإضرار بالعلاقات أو التسبب في نزاعات. كما يشمل مبدأ حسن الجوار احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والابتعاد عن الأعمال العدائية أو التهديدات التي قد تزعزع العلاقات بين الدول. علاوة على ذلك، يشجع هذا المبدأ على التعاون في مجالات متعددة مثل التجارة، وحماية البيئة، وإدارة المياه العابرة للحدود، ومكافحة

التهديدات الأمنية المشتركة. يُعتبر مبدأ حسن الجوار أساسًا لبناء الثقة والتفاهم بين الدول، ويُعزز من السلام والتنمية المستدامة في المنطقة (الخطيب، 2023).

ومن أهم المبادئ الأخرى التي قد تم التركيز عليها هو مبدأ التنمية المستدامة، وهو مبدأ أساسي يهدف إلى استخدام الموارد المائية بشكل يضمن تلبيتها للاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستفادة منها. يشمل هذا المبدأ إدارة المياه بطريقة متكاملة تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يساهم في الحفاظ على جودة المياه وكميتها.

يتطلب مبدأ التنمية المستدامة للمياه تحقيق توازن بين الاستخدامات المختلفة للمياه، مثل الري والزراعة والصناعة والاستهلاك البشري، مع الحفاظ على النظم البيئية المائية. كما يركّز على الحد من التلوث وحماية مصادر المياه الطبيعية من الاستنزاف. يتطلب هذا المبدأ التعاون بين الدول والمجتمعات المحلية لضمان العدالة في توزيع المياه، والابتكار في تقنيات إدارة المياه، بالإضافة إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الحفاظ على هذا المورد الحيوي.

فتنطبق هذه المبادئ على المياه الدولية المشتركة، كما أنها تنطبق على مواضيع أخرى، منها: الانسجام القانوني مع الذات، والتعاون الدولي، وحل المنازعات بالطرق والوسائل السلمية، وعدم التعسف في استعمال الحق.

لقد كان للفقه الدولي عدة نظريات، منها نظرية السيادة الإقليمية المحدودة ونظرية وحدة المصالح، فانطلاقًا من البُعد الاجتماعي، نصّ الفقه على أن الاستفادة من المياه يجب أن تُبنى على أساس العدالة والإنصاف، وهذا الإنصاف يجب أن يكون داخل الجيل نفسه، وكذلك مسؤولية الجيل الحالي تجاه الأجيال القادمة، فحقوق الجيل الحالي التي يتمتع بها هي حقوق انتقالية (شكراني، 2020).

أما فيما بعد، فقد تم إنشاء قواعد قانونية منظّمة للمسألة المائية. فبالنظر إلى المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نجد أنها تُعدّد مصادر القانون الدولي، وبما أن القانون الدولي للمياه هو أحد فروع القانون الدولي، فإنه يستند إلى نفس هذه المصادر.

فقد نصّت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن:

1. وظيفة المحكمة ان تفصل في المنازعات التي ترفع اليها وفقا لاحكام القانون الدولي وهي تطبق هي هذا الشان:

أ. الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

ب. العادات الدولية المرعية المعتبره بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

ج. مبادئ القانون العاملة التي اقرتها الامم المتمدنه.

د. احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هذا وذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة احكام مادة 59.

2. لا يترتب على النص المتقدم ذكره اي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في تلقضية وفقا لمبادئ العدل متى وافق اطراف الدعوى على ذلك (النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، 1946).

تعتبر من المواد الأساسية التي تحدد المصادر القانونية التي تعتمد عليها المحكمة في إصدار أحكامها. وفقًا لهذه المادة، تسترشد المحكمة في قضائها بالمعاهدات الدولية الموقعة بين الدول، والعرف الدولي الذي يُعتبر دليلاً للممارسات القانونية المعترف بها على نطاق واسع، بالإضافة إلى المبادئ العامة للقانون التي اعترفت بها الدول المتحضرة. كما تمنح المادة المحكمة الحق في الاستناد إلى قرارات المحاكم الدولية السابقة وآراء الفقهاء المعترف بها لتحديد القواعد القانونية المناسبة. وتتيح هذه المادة للمحكمة مرونة في اختيار المصدر الأنسب لكل قضية، مما يعزز استقلالية وحياد المحكمة في اتخاذ قراراتها، ويؤكد على تعدد المصادر التي تشكل الإطار القانوني لأحكامها.

فبداية، المعاهدات الدولية تُعتبر من أهم مصادر القواعد القانونية الدولية. فقد قامت اتفاقية فيينا لعام 1969 بتعريف المعاهدة الدولية على أنها:

"اتفاق دولي بين دولتين أو أكثر كتابةً، ويخضع لأحكام القانون الدولي، سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر، أياً كانت التسمية التي تُطلق عليها"

فقبل تلك المعاهدات الدولية، كانت الأعراف الدولية هي المصدر الأساسي للقانون الدولي. أما فيما بعد، وبعد أن ظهرت المعاهدات الدولية، فقد حلّت محل القانون العُرفي وتميّزت عنه في عدة جوانب، إذ أصبحت دليلاً أكثر وضوحًا ودقة (عزاز، 2015).

بناءً على ما سبق ذكره، نلاحظ أن الاهتمام بمسألة المياه في القانون الدولي في تطور مستمر منذ عام 1804، عند انعقاد اتفاقية باريس التي اعتبرت المياه ملكية مشتركة وغير قابلة للتنازل، ومؤتمر فيينا عام 1815 الذي أقر بمبدأ حرية الملاحة، وأكد على حق الدول التي تشترك في الأنهار بحرية الملاحة التجارية من دول المنبع حتى دول المصب.

استمرت الاتفاقيات المنظمة للمياه المشتركة بالانعقاد، فقد عُقدت اتفاقية برشلونة عام 1921 التي اعتُبرت محطة في النظام القانوني الخاص بالمياه الدولية. وهي اتفاقية دولية تم توقيعها بين إسبانيا وفرنسا والمغرب لتنظيم توزيع المياه المشتركة في حوض نهر "ملوية"، الذي يمر عبر الحدود بين المغرب والجزائر (التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي في ذلك الوقت). تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بهدف تسوية النزاعات المتعلقة باستخدام الموارد المائية في المنطقة، خاصة مع تزايد احتياجات الدول المعنية لهذه المياه لأغراض الزراعة والري.

ركزت الاتفاقية على تحديد حقوق الدول في استخدام المياه بشكل عادل، وضمان الاستفادة المستدامة منها. كما وضعت معايير فنية وإدارية لتنظيم استغلال المياه، وأقامت آليات للتعاون بين الأطراف لضمان إدارة فعّالة ومستدامة للموارد المائية في هذا الحوض.

تُعد اتفاقية برشلونة من بين أولى الاتفاقيات التي تناولت تنظيم المياه المشتركة في المنطقة، وأثرت على العديد من الاتفاقيات الدولية اللاحقة حول إدارة الموارد المائية العابرة للحدود.

ومع استمرار المنازعات المائية الدولية، أسست منظمة الأمم المتحدة "لجنة القانون الدولي" عام 1947، التي أوكلت لها مهمة تقنين قواعد القانون الدولي، والتي كان من ضمنها القانون الدولي للمياه. وقد كان لهذه اللجنة دور كبير في إيجاد الأسس والقواعد القانونية لتنظيم الموارد المائية المشتركة، إلى أن أكدت اللجنة على اعتماد قواعد هلسنكي التي اختصت في كيفية استخدام المياه الدولية (الردايده، 2008).

كان وما زال الاهتمام الدولي في تنظيم مسألة المياه مستمرًا، كون أن المياه قد تكون سببًا للنزاعات والحروب ما بين الدول. لذلك، عمل القانون الدولي على تنظيمها والحد قدر المستطاع من هذه النزاعات، للحفاظ على الاستقرار ما بين الدول، وإعطاء الدول المشتركة في مجرى مائي حقوقها الكاملة والعادلة دون الإضرار بأي طرف من الأطراف.

الفصل الثاني

الإطار القانوني لمصادر المياه السطحية في الضفة الغربية

يعكس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 سيطرة ممنهجة على الموارد المائية والبنية التحتية للمياه، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين في الحصول على مياه نظيفة وآمنة. فرضت إسرائيل قيودًا مشددة عبر الأوامر العسكرية، مثل الأمر رقم 158، الذي يحظر تطوير أو حفر آبار جديدة دون تصاريح، والتي غالبًا ما تكون مستحيلة. كما تسيطر على نهر الأردن وينابيع المياه العذبة، وتدمّر خزانات مياه الأمطار في الضفة الغربية. ونتيجة لهذه السياسات، يعاني العديد من الفلسطينيين من شح المياه، حيث يُحرم أكثر من 180 مجتمعًا من مياه الأنابيب، وحتى المتصلين بالشبكة يعانون من انقطاع المياه بشكل متكرر.

تُعد الموارد الطبيعية، بما فيها المياه، حقًا أساسيًا للسكان المحليين وفقًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الذي يوجب على القوة المحتلة إدارة هذه الموارد بما يحفظ حقوق السكان الأصليين دون استغلالها لصالحها. ومع ذلك، تنتهك إسرائيل هذا المبدأ عبر سيطرتها المفرطة على الموارد المائية في الضفة الغربية، واستخدامها بشكل غير عادل لدعم مستوطناتها وسكانها على حساب حقوق الفلسطينيين.

يشكل الإطار القانوني المتعلق بمصادر المياه في الضفة الغربية عنصرًا حاسمًا يعكس تعقيد إدارة الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967، وفرض سيطرتها الكاملة على الموارد المائية من خلال أوامر عسكرية عدة (منظمة العفو الدولية، 2017).

قانون المياه الدولي: فقد نظم مسألة المياه من خلال وضع إطار قانوني يهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة والعادلة للموارد المائية المشتركة بين الدول. ومن أبرز هذه القواعد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية (1997)، التي تُلزم الدول باستخدام المياه بطريقة منصفة ومعقولة، مع مراعاة حقوق

واحتياجات الدول الأخرى التي تشترك في نفس المورد المائي. كما يمنع القانون أي ممارسات قد تلحق ضررًا جسيمًا بالدول المجاورة، مثل تلويث المياه أو تغيير مسارها بطرق تؤثر سلبًا على الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، يدعو القانون إلى حماية الموارد المائية من التلوث والاستغلال المفرط، مع تشجيع التعاون الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالمياه بوسائل سلمية وضمان استدامتها للأجيال القادمة (موقع الامم المتحدة (الاسكو)، 2017).

يحمي القانون الدولي الإنساني مصادر المياه السطحية من خلال فرض قواعد صارمة تمنع استهدافها أو استخدامها بشكل يهدد حياة المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. فقد نصت اتفاقيات جنيف (1949) والبروتوكولات الإضافية على تحريم الهجمات التي تستهدف البنية التحتية المائية، مثل الأنهار والجداول والسدود، إلا إذا كانت تحقق فائدة عسكرية واضحة. كما تحظر المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول أي أفعال تهدف إلى حرمان المدنيين من الموارد الأساسية اللازمة لبقائهم، بما في ذلك المياه. إضافةً إلى ذلك، يُمنع استخدام المياه كسلاح حرب، مثل تلويثها أو تحويل مجاريها أو تدمير منشآتها. ويلزم القانون الدولي الإنساني الأطراف المتنازعة بضمان وصول المدنيين إلى المياه السطحية وحماية هذه المصادر من التلوث أو الاستغلال المفرط، بما يضمن استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية (الطنيجي، 2021).

اما من حيث قانون حقوق الانسان فيحمي مصادر المياه السطحية من خلال تأكيده على حق الإنسان في الحصول على المياه النظيفة كجزء أساسي من الحق في الحياة والكرامة الإنسانية. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة ضمان الوصول المتساوي والمستدام للمياه، بما في ذلك المصادر السطحية مثل الأنهار والبحيرات والجداول. كما يُلزم القانون الدول بمنع تلوث هذه المصادر أو استغلالها بشكل مفرط، مع توفير الحماية اللازمة للمجتمعات التي تعتمد عليها، لا سيما في المناطق الفقيرة والريفية. ويؤكد القانون على أهمية استدامة هذه الموارد، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة عادلة وآمنة (مقام، 2014).

المبحث الأول: الاتفاقيات والقوانين الناظمة لموضوع المياه في الضفة الغربية

تعتبر قضية المياه من القضايا الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أدت السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالموارد المائية إلى قيود كبيرة على حق الفلسطينيين في الحصول على المياه، مما جعلهم يواجهون تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتهم المائية. في هذا السياق، توجد مجموعة من الاتفاقيات والقوانين التي تحكم إدارة الموارد المائية في فلسطين، بما في ذلك اتفاقية أوسلو الثانية وبروتوكول باريس الاقتصادي، التي وضعت إطارًا لتنظيم العلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل في مختلف المجالات.

اليوم، تعد قضية المياه من القضايا الأساسية التي يتم مناقشتها في مفاوضات السلام النهائية بين فلسطين وإسرائيل وفي هذا السياق، يذكر الكاتب الإسرائيلي زئيف شيف أن الماء أصبح أحد أبرز المواضيع التي تحتاج إلى توافق بين الطرفين، حيث يمثل حجر الزاوية في التوصل إلى حل شامل، بالنظر إلى تأثيراته العميقة على الأمن والاستقرار في المنطقة حيث قال : ينبغي أن تكون المياه مبدأً أساسياً في كل تسوية وإلا ستكون مدخلاً لحروب المستقبل (موقع وزارة الخارجية و المغتربين، 2017)".

تم التوصل إلى اتفاقية أوسلو الثانية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1995، والتي كان الهدف منها تنظيم العلاقة بين الجانبين في عدة مجالات، بما في ذلك المياه. تضمنت الاتفاقية بنودًا تتعلق بتوزيع المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث حصلت إسرائيل على حصة أكبر من المياه الجوفية والسطحية، بينما تم تحديد الحصة الفلسطينية بحوالي 118 مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنويًا كما ونصت على العديد من الامور التي تتعلق بالمياه والتي سيتم مناقشتها لاحقاً.

ومن الاتفاقيات التي عملت على تنظيم مسالة المياه في فلسطين هو بروتوكول باريس الاقتصادي والذي يعتبر جزءًا من الاتفاقيات التي تهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

تناول البروتوكول العديد من المواضيع، بما في ذلك المياه، حيث اعتُبرت المياه جزءًا من الاقتصاد المشترك بين الطرفين. وهذا الأمر قيد قدرة الفلسطينيين على التحكم الكامل في مواردهم المائية، إذ أُجبروا على التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لتنفيذ مشاريع مائية، مثل حفر الآبار أو بناء شبكات المياه (الغني، 2024).

بالإضافة إلى اتفاقية أوسلو الثانية وبروتوكول باريس، تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين فلسطين وإسرائيل التي تهدف إلى تنظيم مسألة المياه ومعالجة الصراع الدائر عليها. شملت هذه الاتفاقيات آليات للتعاون بين الجانبين بشأن إدارة وتوزيع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تحديد حصص المياه المتاحة لكل طرف، وإنشاء لجان مشتركة للإشراف على تنفيذ السياسات المائية. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تنجح في تحقيق العدالة المائية للفلسطينيين، حيث استمرت إسرائيل في فرض قيود على استخدام المياه في الأراضي الفلسطينية. ورغم الجهود المبذولة، لم تُنهي هذه الاتفاقيات السيطرة الإسرائيلية على معظم مصادر المياه، مما جعل المياه تظل واحدة من القضايا المركزية التي تعقد عملية السلام بين الطرفين.

كانت وما زالت مسألة المياه من أكبر التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات وقوانين دولية تنظم العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل في مجال المياه، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار السيطرة الإسرائيلية على معظم المصادر المائية، مما يهمش حقوق الفلسطينيين في هذا المجال (الموسى، 1997).

المطلب الأول: اتفاقية اوسلو 1993–1995

اتفاقية أوسلو والتي قد تم التوصل إليها في عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وقع عليها الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين مع وجود الشهود وهم وزير خارجية روسيا الاتحادية اندريه كوزيريف ووزير خارجية الولايات المحدة الامريكية وارين كريستوفر وقعت في البيت الابيض وقد اعتبرت هذه الاتفاقية اول اتفاق رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، كانت خطوة

محورية نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كانت تهدف إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي للمرحلة الانتقالية التي من شأنها تمهيد الطريق نحو تسوية شاملة. الاتفاقية تضمنت عدة نقاط مهمة مثل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تولت المسؤولية الإدارية في بعض المناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة (زبيدة، 2016).

سبتمبر 1993، تم توقيع ما عُرف بـ إعلان المبادئ، والذي تضمنت مادته السابعة التزام المجلس الفلسطيني بإنشاء سلطة لإدارة المياه فور تنصيبه. كما نصت المادة الحادية عشرة على تشكيل لجنة اقتصادية فلسطينية–إسرائيلية للتعاون في تطوير وتنفيذ البرامج المدرجة في البروتوكولات المرفقة بإعلان المبادئ، والمعروفة بالملحقين رقم 3 و4، وذلك فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

تضمن الملحق رقم 3، في بنده الأول، التعاون بين الطرفين في مجال المياه وتطويرها من خلال خبراء مشتركين. كما اشتمل على إعداد مقترحات لدراسات وخطط تحدد حقوق كل طرف في الموارد المائية المشتركة، وضمان الاستخدام العادل لها، سواء خلال المرحلة الانتقالية أو بعدها.

كما ورد في الملحق الثاني، المادة 2، بند "أ" أن السلطة الفلسطينية ستتولى مسؤولية تشكيل وإدارة وتنمية شبكات وموارد المياه والصرف الصحي، مع الالتزام بحماية موارد المياه من أي ضرر قد يلحق بها.

أما البند "ب" فقد استثنى شركة "ميكروت" الإسرائيلية من هذه الصلاحيات، حيث نص على أن شركة مياه ميكروت ستواصل تشغيل وإدارة الشبكات القائمة التي تزود المستوطنات والمناطق العسكرية بالمياه، إلى جانب شبكات وموارد المياه داخل هذه المناطق.

وفي البند "ج"، ورد أنه يجب أن تتم عمليات الضخ من موارد المياه في المستوطنات والمناطق العسكرية بنفس الكميات الحالية المستخدمة لمياه الشرب والري. وأكد البند أن السلطة الفلسطينية ملتزمة بعدم التأثير على هذه الكميات بشكل سلبي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، 2024).

هذا الترتيب يعكس استمرار السيطرة الإسرائيلية على موارد مائية هامة، مع تحديد دور محدود للسلطة الفلسطينية في إدارتها، ما يثير تساؤلات حول العدالة في توزيع الموارد (وزارة الخارجية و المغتربين، 2019).

قسمت هذه الاتفاقية الى مرحلتين المرحلة الاولى (الاعدادية) وقد بدأت في تاريخ 13 تشرين الاول من عام 1993 وقد تم الاتفاق على ان تجرى المفاوضات فيها على محورين : الاول والذي ينص على انسحاب اسرائيل من أريحا وغزه خلال شهرين ويتم تسليم حكم هذه المناطق لحكم السلطه الوطنية الفلسطينية وتحويل الحكم فيها من حكم عسكري وادارة اسرائيلية مدنية الى الممثلين الفلسطينيين وفي ذات الوقت قد اكدت على ان السلطة الفلسطينيية ستستلم الامور الداخلة فقط اي الامن الداخلي اما العلاقات الدولية والامن الخارجي سيبقى من مهام الاسرائيليين وبذلك نرى ان الحكم لم ينتقل بشكل مطلق للفلسطينيين حتى في المناطق التي تم الاتفاق على تسليم سيطرتها للسلطة الفلسطينية.

اما المحور الثاني فقد نص على تشكيل سلطة حكم فلسطيني وتم اعطائه العديد من الصلاحيات ولكن في مجالات محدده قد تم الاتفاق عليها ولمده محدده وهي 5 سنوات كمرحلة انتقاليه وقد اكد على حق المجلس في ولاية كل من الضفه الغربية وقطاع غزه في مجالات الصحه والشؤون الاجتماعية والضرائب والثقافه والتربية والسياحه ولكن تركت كل من مسالة المستوطنات والقدس والمواقع العسكرية والمستوطنين الى مفاوضات الحل النهائي (الجزيرة ، 2023).

في 24 سبتمبر 1995، أبرمت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية "أوسلو 2"، والتي تضمنت عدة بنود رئيسية. أبرز هذه البنود كان انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، وتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية:

1. المنطقة (أ): تخضع للسيطرة المدنية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية وتشمل المدن الرئيسية مثل راسم الله ونابلس وطولكرم وقلقيلية.

2. المنطقة (ب): تقع تحت الإدارة المدنية الفلسطينية، بينما تبقى السيطرة الأمنية بيد إسرائيل وتشمل القرى المحيطة كسلفيت وسعير والعيزرية.
3. المنطقة (ج): تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وتشمل المناطق التي لم تُنقل إلى السلطة الفلسطينية كبعض القرى في مدنيتي الخليل والقدس.

كما نصت الاتفاقية على تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإسرائيلي، بحيث يتم نقل السيطرة على أراضٍ محددة إلى المنطقة "أ" أو "ب"، مع التزام إسرائيل بمزيد من إعادة الانتشار في مواقع عسكرية معينة.

وقد كان من المقرر تنفيذ هذا الانسحاب على ثلاث مراحل خلال فترة تمتد إلى 18 شهرًا بعد مباشرة أعمال المجلس التشريعي المنتخب.

وفيما يلي جدول يوضح التوزيع النسبي لمساحة الاراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الاسرائيلي والمحافظة نشر على موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لعام 2017 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017).

جدول (1)

التوزيع النسبي لمساحة الاراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي

المحافظة	تقسيم الاحتلال الاسرائيلي			أخرى *	المجموع
	المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ج		
الضفة الغربية	17.7	18.4	59.6	4.3	100.0
جنين	48.8	17.7	33.4	0.1	100.0
طوباس والأغوار الشمالية	16.5	5.1	78.3	0.1	100.0
طولكرم	22.8	35.7	41.3	0.2	100.0
نابلس	18.0	38.6	43.4	–	100.0
قلقيلية	2.4	24.8	72.6	0.2	100.0
سلفيت	8.0	17.2	74.8	–	100.0
رام الله والبيرة	11.1	24.5	64.4	–	100.0
أريحا والأغوار	11.5	0.1	88.3	0.1	100.0
القدس	0.3	8.4	70.0	21.3	100.0
بيت لحم	7.6	5.7	67.3	19.4	100.0
الخليل	25.0	23.8	46.6	4.6	100.0

لقد كان الهدف من هذه الاتفاقية هو ايجاد حلول للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني ومع تركيز هذه الاتفاقية على القضايا الامنية والسياسية الا انها ايضا لم تغفل مسالة المياه وهي التي تعتبر من اهم قضايا الصراع وذلك يعود لارتباطها بشكل مباشر مع حياة الناس والتنمية المستدامة فبحسب ما جاء في الاتفاقية كان الهدف هو ان يتم تسوية مسالتين اساسيتين:

أولاً: توزيع المياه بشكل عادل في مصادر المياه المشتركه للطرفين معا في الوقت الحاضر، يشهد توزيع المياه تفاوتًا كبيرًا نتيجة السيطرة الإسرائيلية، حيث يميل بشكل واضح لصالح إسرائيل. هذا الوضع يتناقض مع ما نصت عليه اتفاقية طابا التي وعدت الفلسطينيين بكميات إضافية من المياه إلا أن هذا الوعد لم يتحقق بشكل كافٍ، مما أبقى مستوى إمداد المياه للفلسطينيين دون الحد المطلوب.

تعاني العديد من المناطق الفلسطينية من إمدادات مياه متقطعة، فيما تبقى بعض المنازل والمناطق دون وصول المياه الجارية بشكل مستمر. هذا التوزيع غير المتوازن خلق فجوة مائية كبيرة بين الفلسطينيين

والإسرائيليين، أثرت سلبًا على جميع القطاعات، بما في ذلك الاستخدام المنزلي، والزراعي، والصناعي (الجزيرة ، 2023).

ثانياً: الادارة المائية المشتركة لمصادر المياه المشتركة بين الطرفين: إدارة المصادر المائية المشتركة تستند في القانون الدولي إلى مبادئ التبادلية، المساواة، واحترام السيادة ومع ذلك، ووفقًا لاتفاقية أوسلو فإن الإدارة المشتركة تقتصر فقط على الموارد المائية الواقعة ضمن المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، دون شمول كافة المصادر المائية المشتركة بين الجانبين.

لضمان عدالة أي ترتيبات سياسية مستقبلية، يجب أن تشمل هذه الترتيبات جميع المصادر المائية الواقعة على جانبي الخط الأخضر وينبغي أن تُدار هذه الموارد بشكل مشترك، وفقًا لمعايير القانون الدولي التي تؤكد على الإنصاف والشفافية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ المناقشات حول نظام الإدارة المشتركة في الاعتبار عوامل سياسية واقتصادية أخرى تتعلق بالمياه، مع التركيز بشكل خاص على قضية السيادة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في أي حل عادل (علقم، 2012).

كما ان المادة 40 من الملحق الثاني لاتفاقية أوسلو الثانية (1995) التي تناولت قضية المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد نصت على اعتراف إسرائيل لأول مرة بـ"حقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية"، دون تحديد دقيق للموارد المائية التي يشملها هذا الاعتراف، مما يُفسر على أنه إقرار بحقوق الفلسطينيين في جميع الموارد ذات الصلة.

المادة 40 من الملحق الثاني لاتفاقية أوسلو الثانية لعام 1995 تُعد من النصوص المحورية التي نظمت ترتيبات تقاسم المياه الجوفية في الضفة الغربية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. وقد نصّت المادة على اعتراف مبدئي بحق الفلسطينيين في المياه، لكن هذا الاعتراف لم يتضمن تحديدًا دقيقًا أو ملزمًا لحجم الحقوق، بل ربطه بالمفاوضات النهائية، مما جعله مؤجلًا ومفتوحًا للتأويل.

بحسب المادة، تم تخصيص 118 مليون متر مكعب سنويًا من المياه للفلسطينيين، وهي كمية محدودة مقارنة بالحصة التي احتفظت بها إسرائيل من الأحواض المائية الجوفية الرئيسية (الحوضين الشرقي والغربي والشمالي)، والتي تزيد عن 400 مليون متر مكعب سنويًا. وبذلك كرّست المادة توزيعًا غير متوازن للموارد المائية، بما لا يتماشى مع مبادئ العدالة والإنصاف في القانون الدولي (أوسلو، 1995).

كما نصت المادة على إنشاء لجنة مياه مشتركة بين الطرفين تتولى الموافقة على المشاريع المائية الفلسطينية وتنظيم استخدام الموارد. إلا أن الجانب الإسرائيلي احتفظ بحق النقض (الفيتو) داخل اللجنة، ما مكّنه فعليًا من تعطيل أو تأخير العديد من المشاريع الفلسطينية لتطوير شبكات المياه أو حفر آبار جديدة، مما زاد من تبعية الفلسطينيين للمصادر التي تتحكم بها إسرائيل.

وإلى جانب ذلك، نصت المادة على ضرورة التعاون بين الطرفين في حماية المياه من التلوث وتحقيق الاستخدام المستدام، لكن تنفيذ هذه البنود ظل محدودًا بفعل القيود الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية، خاصة في مناطق "ج"، التي تضم الجزء الأكبر من مصادر المياه الجوفية (علقم، 2012).

وقد تعرضت المادة 40 لانتقادات قانونية واسعة، حيث اعتُبر أنها كرّست هيمنة إسرائيل على الموارد المائية بدلاً من تقاسمها بشكل منصف، وأغفلت مبادئ القانون الدولي مثل مبدأ "الاستخدام العادل والمعقول" و"عدم التسبب في ضرر للدول المتشاركة في المورد". كما أن ربط الحقوق الفلسطينية بالمفاوضات النهائية دون ضمانات فعلية ترك هذه الحقوق معطّلة حتى اليوم.

أنشأت السلطة الفلسطينية سلطة المياه بموجب القانون رقم 2 لسنة 1996، بهدف تنظيم قطاع المياه وإدارته بشكل فعال. تتولى هذه الهيئة مسؤولية هيكلة قطاع المياه، وإدارة الموارد المائية، وتنفيذ السياسات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الإشراف والرقابة على مشاريع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من بين مهامها الأساسية، متابعة تنفيذ بنود المادة 40 من اتفاقية أوسلو، واستغلال الكميات المائية المخصصة للفلسطينيين بموجب الاتفاقية. كما أوكلت إليها مهمة الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي، لضمان حماية وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية التي تم النص عليها في اتفاقية المرحلة الانتقالية.

المطلب الثاني: بروتوكول باريس الاقتصادي 1994

يعتبر بروتوكول باريس جزءا من اتفاقيات اوسلو التي قد تم التحدث عنها مسبقا حيث كان الهدف منه هو تنظيم العلاقه ما بين فلسطين واسرائيل خلال المرحلة الانتقالية وان التركيز الاكبر للاتفاقية كان على التجارة والامور المالية كالضرائب وغيرها فمن اهم امور التي التي تضمنها ابقائه على نظام الاتحاد الجمركي بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي كما وعملت ايضا على نقل العلاقات السابقه لاتفاقية اوسلو من امر واقع على كلا الطرفين الى حالة تعاقدية باتفاق الطرفين كما تضمن الاتفاق ونظن العديد من الامور الاخرى منها تنظيم عمل العمال الفلسطينيين في اسرائيل (الرجوب، 2019).

لقد اسس بروتوكل باريس الاقتصاي على اساس العلاقات التعاونية ما بين الطرفين وكانت قواعده عامة جدا ولكن مع مرور الوقت وانعدام هذه العلاقات السلمية بين الطرفين وسيطرة اسرائيل المستمرة على الاستيراد والتصدير والمعابر والطرق ونشره للحواجز العسكريه في جميع انحاء الضفه الغربيه وحصارد الذي ما زال قائما الى يومنا هذا لقطاع غزه جعل من بروتوكو باريس الاقصادي عبئا على الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني وبالاخص بعد انتقائية التنفيذ من اسرائيل وعدم تطبيقها للعديد من البنود (الشعيبي، 2013).

تتكون هذه الاتفاقية من 82 بندا بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية لكن اللجنه لم تجتمع سوى مرات قليله قبل ان تقوم اسرائيل بتجميدها عند اندلاع انتفاضة الاقصى عام 2000 كان هنالك العديد من المطالبات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بغرض القيام ببعض التعديلات عليها لكن جميع هذه المطالبات قوبلت بالرفض من قبل الاحتلال الاسرائيلي فامتلكت اسرائيل دائما القرار النهائي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية

الفلسطينية فقد قيدت هذه الامور بموافقة اسرائيلية امنية وسياسية ومهنية فلم يعد للسلطة اي تأثير على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين.

اي ان هذه الاتفاقية قد حاصرت الاقتصاد الفلسطيني ومنعته من تحقيق التنمية الحقيقية فاسرائيل تتحكم في ادق التفاصيل الاقتصادية في حياة الفلسطينيين فقد اصبحت الطرف الذي يسيط سيطرة كاملة على المعابر والموانئ وقد شددت القيود المفروضه على حركة الصادرات والواردات ومنعت الفلسطينيين من انشاء اية علاقات اقتصادية مع اية دول في حالة حرب مع اسرائيل او في حال ان هذه الدول لا تقيم علاقات سياسية وتجارية معها.

ومع كل ما تبين من اضرار اقتصادية لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب هذه الاتفاقية فانه يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية عند الاكتفاء فقط بتعديلها بل المطالبه والالحاح على ذلك في المحافل الدولية للضغط على الجانب الاسرائيلي واجبارها على فعل ذلك (الجزيرة، 2021).

رغم ان بروتوكول باريس كان قد ركز بشكل اكبر على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي وقد ركز بشكل اساسي على العلاقات المالية والتجارية الا انه قد تطرق وبشكل غير مباشر الى قضية المياه فقد عملت هذه الاتفاقية على تقييد ادارة الموارد المائية الفلسطينية فكما ذكر سابقا ارتبط تنفيذ اي مشروع بين الطرفين على موافقة اسرائيلية مسبقه كما ان القيود التي قد تم فرضها اعاقت تنفيذ العديد من المشاريع الفلسطينية التي تهدف الى تطوير المصادر المائية الموجودة.

فرض ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باسرائيل قد تمثل في مسالة المياه باعتماد شركة ميكروت الاسرائيلية المزود الفلسطيني الوحيد للمياه مما افقد السطة الوطنية الفلسطينية القدرة على السيطرة والتحكم بمصادر المياه الفلسطينية فهذه الشركة تعمل على بيع المياه للفلسطينيين باسعار مرتفعه جدا اضعاف السعر الذي يتم بيعها للاسرائيليين فهذه الشركة قامت بتاسيسها الكالة اليهودية عام 1937 وفيما بعد اصبحت الدولة

شريكة في هذه الشركة وحصلت في عام 1959 على امتياز في البحث والتنقيب على المياه وتزويد البيوت بمياه الشرب ومياه الاراضي الزراعية.

كما ان الاحتلال الاسرائيلي عمل على تخصيص لكميات المياه الممنوحه للفلسطينيين وعمل على فرض قيود على حفر الابار وتطوير الشبكات مما اثر على تقليل مياه الري الخاصه بالمزروعات وقد اثر ذلك وبشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني.

رغم أن بروتوكول باريس وضع إطارًا نظريًا للتعاون الاقتصادي، إلا أن تطبيقه في مجال المياه كشف عن اختلال واضح في موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فرض البروتوكول قيودًا صارمة على قدرة الفلسطينيين على تطوير مواردهم المائية واستغلالها بشكل مستقل، مما أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية لإسرائيل وزيادة الاعتماد على الموارد المائية التي تتحكم بها (جريدة القدس، 2023).

هذا الوضع عزز الفجوة الكبيرة في توزيع المياه العذبة، حيث يحصل الإسرائيليون على نصيب وافر من الموارد، بينما يعاني الفلسطينيون من شح مستمر لا يلبي احتياجاتهم الأساسية، سواء للاستخدام المنزلي أو الزراعي.

وعلى الرغم من توقيع بروتوكول باريس كان بهدف تعزيز التعاون، إلا أن إسرائيل استمرت في السيطرة على المصادر المائية الرئيسية مثل الخزان الجوفي الغربي وحوض نهر الأردن هذا الوضع أدى إلى تفاوت واضح في توزيع المياه، حيث يعاني الفلسطينيون من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب، في حين تستفيد المستوطنات الإسرائيلية المجاورة من وفرة نسبية في الموارد المائية.

هذهِ الاتفاقيات لم تحقق للفلسطينيين المستوى المطلوب من التوقعات التي كانوا يأملونها عند توقيعها. فلم تمنحهم السيادة الكاملة على مواردهم المائية، ولم تضمن تدفقًا كافيًا يلبي احتياجاتهم الأساسية ويخفف من معاناتهم اليومية. ومع ذلك، يمكن اعتبارها خطوة أولى على طريق استعادة الحقوق، حيث أحرزت بعض الإنجازات البسيطة التي يمكن البناء عليها.

من أبرز هذه الإنجازات كان اعتراف إسرائيل –وإن كان غامضًا– بحق الفلسطينيين في مواردهم المائية، مما شكل أساسًا لمطالباتهم المستقبلية بتوسيع حقوقهم وتحقيق العدالة المائية (علقم، 2012).

فقد توصل الباحثة بناء على ما سبق إلى أن المياه تمثل حقًا إنسانيًا أساسيًا لا يمكن المساومة عليه وأن للشعب الفلسطيني حقًا ثابتًا ودائمًا في السيادة على أراضيه وموارده الطبيعية كما تاكدنا بان الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي وراء حرمان الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم المائية والإنسانية، من خلال استمراره في السيطرة على المصادر المائية الرئيسية، وفرض قيود تحول دون وصول الفلسطينيين إلى احتياجاتهم الأساسية من المياه.

وأكدت الباحثه أن معاناة الشعب الفلسطيني لن تنتهي إلا بحصوله على سيادته الكاملة وتمكينه من إدارة موارده الطبيعية دون قيود فالمياه ليست مجرد مورد اقتصادي بل هي شرط أساسي لتحقيق الكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة، مما يجعل استرداد الفلسطينيين لحقوقهم المائية أمرًا ضروريًا لرفع المعاناة وتحقيق العدالة.

المطلب الثالث: المبادرات والمفاوضات اللاحقة

لم تحل اتفاقية اوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي الازمة المائية للفلسطينيين لذلك استمرت الجهود فيها بعدهم من خلال المبادرات الاقليمية والاتفاقيات الدولية لمحاولة ايجاد حلول لتلك المسالة ومن ابرز تلك المبادرات:

أولاً: مشروع قناة البحرين (البحر الاحمر – البحر الميت)

ان مشروع قناه البحرين هو مشروع اردني فلسطيني اسرائيلي الهدف منه هو بناء قناه تربط ما بين البحر الاحمر والبحر الميت يبلغ طولها 180 كيلو متر وتتكون من مواسير واقنيه وانفاق ومن المتوقع ان يصل الضخ السنوي لها 1.9 مليار متر مكعب سنويا نصف تلك الكمية يتصرف وبشكل مباشر الى البحر الميت

والنصف الاخر يتم تحليته وان محطة التحلية تلك تقوم بانتاج ما يقارب 850 مليون متر مكعب سنويا تم الاتفاق على توزيعه بالشكل الاتي وهو 570 مليون متر مكعب للاردن و120 مليون متر مكعب لاسرائيل اما فسطين فحصتها تقدر ب 120 مليون متر مكعب.

فمن بعد اتفاقية السلام ما بين الاردن واسرائيل عام 1994 بدات الافكار تلوح حول بناء تلك القناه وقد بدأ مسؤولون اردنيون يعلنون عن تلك الافكار وفي عام 2002 كشف كلا الطرفين في مؤتمر الارض للبيئة والتنمية والذي قد عقد في جوهانسبورغ عن مشروع (قناة البحرين) فبالنسبة للاردن يعتبر هذا المشروع من اهم المشاريع المائية لهم فمن اهم النقاط التي سيستفيدون منها هي تشغيل عدد كبير من العمال العاطلين عن العمل وتامين 100 مليون متر مكعب بالمياه وبتكلفه معقوله نسبيا كما ومن الجوانب التي ستحقق فيها الاستفاده هو الجانب السياحي فهذا سيعمل على تنشيط الحركة السياحية على البحر الميت والعديد من الامور الاخرى (سما الاخبارية، 2013).

لم تلقى الفكره قبولا من الدول العربيه والدول المشاطئة للبحر الميت كون ان لهذا المشروع ابعاد تهدد المصالح العربية والفلسطينيية الاقتصادية والسياسية والبيئية لكن ذلك لم يكن له تاثير كبير على متابعه انعقاد تلك الاتفاقية ففي عام 2005 قد وقعت كل من الاردن واسرائيل والسلطة الفلسطينية على قرار شق قناة البحرين وفي عام 2017 اعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية ورغم ما تم الاتفاق عليه مسبقا انه قد تم الاتفاق مع اسرائيل على الحصه الممنوحه لهم والتي تقدر ب 22 مليون متر مكعب للضفه الغربية و10 مليون متر مكعب لقطاع غزة.

مشروع قناة البحرين أثار جدلًا واسعًا بين مؤيد ومعارض، حيث اعتبر الفلسطينيون أنه يمثل فرصة لإلزام إسرائيل بالاعتراف بهم كدولة مشاطئة للبحر الميت، مما يعزز حقوقهم الإقليمية ومكانتهم الدولية. في المقابل، أظهرت إسرائيل تمسكًا كبيرًا بالمشروع لعدة أهداف استراتيجية، منها تعزيز التطبيع مع الدول العربية واستخدام المشروع كخطوة أولى لإنشاء قناة تصل البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط، وهو ما يفتح

الطريق أمام ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، محققًا فوائد اقتصادية واستراتيجية لإسرائيل (جريدة القدس، 2018).

يحمل المشروع إيجابيات واضحة، منها وقف انخفاض مستويات البحر الميت الذي يهدد بزواله، وتوفير حوالي 850 مليون متر مكعب من المياه المحلاة سنويًا تُوزع بين إسرائيل والأردن وفلسطين، بالإضافة إلى توليد 600 ميغاوات من الطاقة الكهربائية، مما يساهم في تحويل المناطق المحيطة إلى أراضٍ صالحة للسكن وإقامة مشاريع سياحية وتنموية.

رغم ذلك، يواجه المشروع انتقادات واسعة، أبرزها اعتباره خرقًا لآليات مقاطعة التطبيع مع إسرائيل، خاصة أنه يشجع على اندماجها الاقتصادي مع المنطقة. كما يُنظر إليه كوسيلة لدعم مشاريع إسرائيلية قومية، مثل تعمير صحراء النقب واستقدام مهاجرين يهود جدد، إضافة إلى توفير مصدر مائي شبه مجاني لتبريد مفاعل ديمونا النووي وإمكانية إنشاء مفاعلات جديدة. علاوة على ذلك، يعزز المشروع موقف إسرائيل في مفاوضات المياه مع الفلسطينيين، حيث تصر على أن الفلسطينيين يجب أن يعتمدوا على تحلية المياه أو شرائها بدلًا من الحصول على موارد المياه الطبيعية، مما يزيد من تقييد حقوقهم المائية (الجزيرة، 2017).

ثانياً: مفاوضات كامب ديفيد لعام ال 2000

لقد كانت اتفاقيد كامب ديفيد اول اتفاقية سلام تبرم ما بين مصر واسرائيل عام 1979 والتي قد تم توقيعها في البيت الابيض وقد تم التوقيع عليها من قبل رئيس مصر محمد انور السادات ورئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن وقد تم اعتبارها اول خرق للاجماع العربي الذي كان متمسك برفضه للاحتلال الاسرائيلي وقد تضمن تلك الاتفاقية اعتراف عربي ورسمي باسرائيل والذي كان يعتبر الاعتراف العربي الاول وقد تضمن هذا الاعتراف ايضا تاكيدا من قبل مصر على حق اسرائيل على سيادتها للاراضي الفلسطينية وحقها في ان تعيش بسلام وفي المقابل تضمنت ايضا اتفاق من قبل الطرفين على التحفظ بعدم القيام باي اعمال حربية او عدوانية وانشاء علاقات ودية ما بين الطرفين (الجزيرة، 2024).

بعد نجاح اتفاقية كامب ديفيد الاولى دعى الرئيس الامريكي كيلنتون ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية ورئيس الحكومة الاسرائيلية ايهودا باراك في كامب ديفيد في واشنطن وقد كانت التوقعات تستبعد فشل هذه المفاوضات ظنا من كلينتون ان مقابلة الرئيس الراحل ياسر عرفات لايهودا باراك وجها لوجه بعيدا عن الانظار قد تعزز من فرص نجاح هذه المفاوضات وايجاد حلول سلمية بعد توتر العلاقات في تلك الفتره ولكن اللغه التي كانت سائدة في تلك المفاوضات من قبل الطرفين هي لغة استفزاز وتحدي.

على الرغم من ان تلك المفاوضات كانت تهدف لايجاد حلول للقضايا العالقه ما بين الطرفين ويجاد حلول نهائية للقضايا الرئيسية كقضايا الحدود واللاجئين والمياه والقدس اما وفيما يتعلق في الموارد المائية فقد كانت اهم المواضيع التي سيتم نقاشها فرغم تناول اتفاقية اوسلو لموضوع المياه والنقاش فيه الا انه لم يضع حلا نهائيا له فقد كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى للحصول على كمية اكبر من المياه مقابل الكميات الضئيلة التي تحصل عليها ومحاولة الحصول على سيطرة كاملة على مصادر المياه ولكن اسرائيل كانت متمسكه في موقفها برفض اعطائها ذلك وابقاء مصادر المياه تحت ادارة مشتركة من قبل الطرفين لابقاء سيطرتها عليها (نوفل، 2000).

ومن خلال تلك المفاوضات قامت اسرائيل بتقديم مقترح يخدم مصالحها المائية فاقتراحها كان حول ان يتم تقسيم المياه بتخصيص جزء للفلسطينيين وتاخذ اسرائيل الحصه الاكبر من المياه السطحية والجوفية كما انها قد اقترحت ان يكون هنالك زياده في حصة الفلسطينيين لكن اشترطت ان تكون هذه الزياده من خلال شراء الفلسطينيين المياه المحلاه من اسرائيل وهو ما يعزز السيادة الاسرائيلية في المنطقة.

نتيجة هذه المفاوضات تمثلت بفشل الاتفاقية وقد حمل الاسرائيليون اللفلسطينيين مسؤولية الفشل وهذا ما روج له الاعلام الغربي فقد تم الترويج الى ان الرئيس الراحل ياسر عرفات هو الذي كان السبب في ضياع هذه الفرصه.

أما الامين العام للمبادرة الفلسطينية الوطنية مصطفى البرغوثي رأى ان الفشل الذي حصل في هذه المفاوضات كان مخطط له وقد كان سببه الاسرائيليين حيث صرح ايضا بان الفلسطينيون قد اجبروا على المشاركة في هذه القمة وقد تعرضوا لضغط امريكي وقد تم نفيهم وعزلهم عند توجههم لتلك القمة فمنعوا من التواصل واستخدام دول عربية لتقوم بالضغط على الوفد كما ان الطرف الاسرائيلي كان يحمل مشروعا جاهزا غرضه من القمة الحصول على الموافقة عليه فقط وليس التفاوض لايجاد حلول ترضي الطرفين وبناء على ذلك امتنع ايهودا باراك من المشاركه في المفاوضات (العربي، 2022).

المبحث الثاني: السياسات الاسرائيلية والممارسات المتبعة على مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية.

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرة شاملة على جميع الموارد المائية الفلسطينية، مستغلة الأوامر العسكرية والتشريعات لحرمان الفلسطينيين من حقهم في الوصول إلى مصادر المياه الطبيعية والسيطرة عليها. هذه السياسة الإسرائيلية أدت إلى تقييد شديد على حفر الفلسطينيين لآبار جديدة، وخاصة في الحوض الغربي الذي يُعد أحد أهم مصادر المياه العذبة في المنطقة. وحتى الآبار القائمة تعرضت للقيود، حيث منعت إسرائيل الفلسطينيين من زيادة أعماقها أو تحسين طاقتها الإنتاجية. كما حُرم الفلسطينيون تمامًا من استخدام مياه نهر الأردن، حيث وجه الاحتلال استغلال النهر لصالحه، تاركًا الفلسطينيين دون حصة تذكر من هذا المورد الحيوي.

إضافة إلى ذلك، شددت إسرائيل القيود على وصول الفلسطينيين إلى ينابيع المياه العذبة التي تنتشر في أنحاء الضفة الغربية، وفرضت إجراءات تمنعهم من جمع مياه الفيضانات من الأودية الرئيسية، ما حد من قدرتهم على الاستفادة من المياه السطحية. كما عملت على عرقلة تطوير البنية التحتية لشبكات المياه العذبة والصرف الصحي، حيث يتطلب أي مشروع فلسطيني موافقة إسرائيلية غالبًا ما يتم رفضها أو تأجيلها لفترات طويلة.

وفي المقابل، تتيح إسرائيل للمستوطنات غير القانونية حفر الآبار دون قيود، وبعضها يقع في أراضٍ فلسطينية غنية بالمياه، مما يسمح للمستوطنين باستخدام هذه الموارد بشكل مفرط، ليس فقط لتلبية الاحتياجات المنزلية بل أيضًا للأغراض الزراعية والصناعية. هذه السياسات أدت إلى جفاف العديد من الآبار الفلسطينية المجاورة، ما أجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركات إسرائيلية مثل ميكوروت بأسعار باهظة، في محاولة لفرض المزيد من التبعية الاقتصادية.

إضافة إلى الاستنزاف، فإن التلوث الناجم عن تصريف مياه المستوطنات العادمة في الأودية الفلسطينية أدى إلى تدهور جودة المياه السطحية والبيئة المحيطة بها. هذه الممارسات الإسرائيلية لا تهدف فقط إلى حرمان الفلسطينيين من المياه، بل تسعى إلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية وإضعاف التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية (وزارة الخارجية و المغتربين، 2019).

المطلب الاول: تحليل الممارسات الاسرائلية في السيطرة على مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية

بعد حرب عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، فرضت سلطات الاحتلال نظامًا قانونيًا عسكريًا شاملًا على الضفة الغربية. كان الهدف الأساسي لهذا النظام هو إرساء أسس قانونية واستراتيجية تخدم المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وهو ما يستمر حتى يومنا هذا. ضمن هذه الاستراتيجيات، ركزت إسرائيل على السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، لصالح المستوطنات والسكان الإسرائيليين، مما حرم الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم المائية واستغلالها.

تم تنفيذ هذه السياسات من خلال مجموعة من الأوامر العسكرية، أبرزها الأمر العسكري رقم 92 الصادر في 5 أغسطس 1967، بعد شهرين فقط من انتهاء الحرب. منح هذا الأمر الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطة مطلقة على جميع المسائل المتعلقة بالمياه في الأراضي المحتلة، بما في ذلك السيطرة على شبكات المياه وإدارتها.

إلى جانب الأوامر العسكرية، استخدمت إسرائيل نظام إدارة المياه وأجهزة حماية البيئة كأدوات لخدمة السياسات الاستيطانية. تحت ذريعة حماية الطبيعة، استولت السلطات الإسرائيلية على العديد من الينابيع الفلسطينية، وحولتها إلى "محميات طبيعية" أو مواقع سياحية، مما خدم الهدف الأساسي المتمثل في الاستيلاء على الأراضي المحيطة بها. هذه المواقع أصبحت مراكز للنشاط الاستيطاني، حيث يتم استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية والاقتصادية، مع تعزيز التطبيع بين المستوطنات والأراضي المحتلة من خلال الترويج لاستخدام هذه المناطق كمواقع سياحية وترفيهية

هذا النهج يعكس مفهوم "احتلال الماء"، حيث تعمل السياسات الإسرائيلية بشكل منهجي على حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المائية لصالح المشاريع الاستيطانية (مدار، 2021).

منذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967، شرعت إسرائيل في استخدام جميع الوسائل الممكنة للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة. وقد مكّنت هذه السياسات إسرائيل من الحصول على حوالي 25% من إجمالي احتياجاتها المائية بحلول عام 1995 من الموارد المائية المتواجدة داخل الضفة الغربية مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه للفلسطينيين وتقليص إمكانية الوصول إلى هذه الموارد الحيوية وفي ظل وجود جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، تشير مصادر فلسطينية رسمية إلى أن هذا الجدار يساهم في ضم نحو 95% من مياه الحوض المائي الغربي إلى داخل دولة الاحتلال، أي ما يعادل قرابة 362 مليون متر مكعب. وتُظهر المعطيات أن المناطق المعزولة خلف الجدار من الجهة الغربية تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمال الشرقي، وتتمتع بطاقة تصريفية إجمالية تقدر بـ507 ملايين متر مكعب سنويًا، في حين تقع المناطق المعزولة من الجهة الشرقية فوق الحوض الشرقي بطاقة تصريفية تصل إلى 172 مليون متر مكعب سنويًا.

تُستخرج المياه العذبة من هذه الأحواض من خلال آبار جوفية أو عبر تدفق الينابيع الطبيعية. وتضم هذه المناطق المعزولة 165 بئرًا جوفيًا تُنتج حوالي 33 مليون متر مكعب من المياه سنويًا، إضافة إلى 53 ينبوعًا تُقدر طاقتها التصريفية بنحو 22 مليون متر مكعب سنويًا. وتُستخدم هذه المياه في قطاعات متعددة، منها الاستهلاك البشري، والزراعة، والصناعة، والسياحة، ولا تقتصر فائدتها على السكان داخل المناطق المعزولة، بل تُنقل كميات كبيرة منها إلى المستوطنات الإسرائيلية والتجمعات الواقعة خلف الجدار.

إن هذا الواقع يعكس عملية ممنهجة لنهب الموارد المائية الفلسطينية، ويؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في الحصول على المياه. ويمثل ذلك تهديدًا خطيرًا لحياتهم اليومية، كما يفتح المجال أمام تنفيذ سياسات التهجير القسري و"الترانسفير" التي تنادي بها بعض التيارات اليمينية في إسرائيل (الدبس، 2009).

تتبع إسرائيل سياسة مائية صارمة في الضفة الغربية تهدف إلى تقليص استغلال الفلسطينيين للموارد المائية إلى الحد الأدنى، مع توفير الحرية الكاملة للمستوطنين الإسرائيليين لاستخدام المياه دون أي قيود. هذه السياسة تعتمد على إجراءات تضمن توجيه المياه الجوفية والسطحية من السفوح الغربية للضفة الغربية نحو السهل الساحلي داخل الأراضي المحتلة عام 1948. هذه المنطقة تعتبر مصدرًا اساسيا لتغذية حوالي 50% من المياه الجوفية التي تستخدمها إسرائيل، مما يجعل السيطرة على هذه الموارد جزءًا رئيسيًا من استراتيجيتها المائية.

هذه السياسات تؤثر بشكل مباشر على السكان الفلسطينيين، حيث تضع قيودًا مشددة على حفر الآبار وتطوير شبكات المياه، بينما تمنح المستوطنات حرية الوصول إلى الموارد المائية بكميات كبيرة. هذا الوضع أدى إلى تفاقم أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني الفلسطينيون من نقص شديد في المياه الصالحة للشرب والزراعة، بينما يتمتع المستوطنون بفائض مائي يُستخدم لأغراض زراعية وتجارية واسعة النطاق (الغني، 2024).

الضعف في استخدام المياه السطحية من قبل الفلسطينيين يعود بشكل رئيسي إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد نهر الأردن والبحر الميت منذ عام 1967، منع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من الوصول الى مياه نهر الاردن والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب سنويًا هذا الحرمان أثر بشكل كبير على استخدام الفلسطينيين للمياه السطحية سواء للزراعة أو للشرب، وأدى إلى تفاقم الأزمة المائية في الأراضي المحتلة فنهر الاردن يعتبر من اهم المصادر المائية في المنطقة.

كما أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تقليص قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية، وبالأخص المياه. نتيجة لذلك، أصبح الفلسطينيون مضطرين لشراء المياه من شركة "ميكروت" الإسرائيلية لتعويض النقص حيث تُعد شركة "ميكوروت" الإسرائيلية، التي تأسست عام 1937، الجهة الأساسية المسؤولة عن

إدارة وتوزيع المياه داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. تتحكم الشركة بحوالي 90% من مصادر المياه، وتمثل أداة رئيسية في تنفيذ السياسات الإسرائيلية الخاصة بالهيمنة على الموارد المائية.

وتلعب "ميكوروت" دورًا حاسمًا في تزويد المستوطنات بالمياه بكميات وفيرة، في حين تُفرض قيود مشددة على الفلسطينيين في الضفة الغربية، تحد من وصولهم إلى مياه الشرب أو استخدامها لأغراض الزراعة. كما يُمنع الفلسطينيون من حفر الآبار أو صيانة مصادرهم المائية إلا بموافقات يصعب الحصول عليها من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وقد واجهت "ميكوروت" انتقادات من منظمات حقوق الإنسان الدولية، نظرًا لدورها في تعزيز التوزيع غير العادل للمياه، بما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالحقوق المتساوية في الوصول إلى الموارد الطبيعية (مدار، 2024).

حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي إلى 96.1 مليون متر مكعب في عام 2021، ما يعادل 22% من اجمالي المياه المتاحه وتوزعت كمية المياه ما بين 37مليون متر مكعب من الينابيع الفلسطينية و297.8 مليون متر مكعب من المياه الجوفية و7.5 مليون متر مكعب من المياه المحلاه والتي تشكل 1.7 % من اجمالي المياه المتاحة.

أما بالنسبة لنوعية المياه المتاحة، فإن 186.7 مليون متر مكعب من المياه الملوثة، التي تعتبر غير صالحة للاستخدام البشري، تمثل جزءًا كبيرًا من مجموع المياه المتاحة، وتتركز هذه المياه الملوثة بشكل أساسي في قطاع غزة. في المقابل، بلغت كمية المياه الصالحة للاستخدام البشري 251.7 مليون متر مكعب، وتشمل المياه المشتراة والمحلاة (وفا، 2023).

كما ان السيطرة الاسرائيلية لمصادر المياه قد شملت ايضا الينابيع فيسيطر الاسرائيليون على 30 نبعا للمياه في الضفة الغربية بشكل كامل كما ان 26 نبعا اخرا يتعرضون لخطر السيطرة والاستيلاء نتيجة الجولات المنتظمة والاعمال الدورية التي يقوم فيها المستوطنون ، معظم الينابيع المتضررة تقع في مناطق (ج) حيث ان 84% منهم يقع على اراضي فلسطينية مملوكة ملكية خاصة كما ويمنع على الفلسطينين الوصول

الى تلك الينابيع بسبب الترويع والتهديد الدائم لهم كما وقد قام المستوطنون بتحويل حوالي 70% من هذه الينابيع الى اماكن جذب سياحي على الرغم من انها كانت تستخدم للري وسقاية الماشية والاستهلاك المنزلي.

تشكل ممارسات السيطرة والاستيلاء على الينابيع وبما في ذلك التهديد والترويع والسرقة انتهاكا واضحا للقانون الدولي والقانون الاسرائيلي ايضا ولكن تستمر السلطات الاسرائيلية في التقاعس عن تطبيق القانون ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات كما ان استمرار الاعتداءات على الاراضي الفلسطينية بهدف التوسع لااستيطاني يعتبر سببا رئيسيا في تدهور الاوضاع الانسانية للسكان الفلسطينيين كما ويمنع الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره (الامم المتحدة، 2012).

تُشكّل المستوطنات الإسرائيلية أحد أبرز العوامل المؤثرة سلبًا على الينابيع والمياه السطحية في الضفة الغربية، حيث تسببت في تقليص وصول الفلسطينيين إلى هذه الموارد الحيوية. فمنذ عام 1967، تعمّدت إسرائيل إقامة مستوطناتها بالقرب من مصادر المياه، ولا سيما الينابيع المنتشرة في المناطق الجبلية، مما أدى إلى مصادرتها وتحويل استخدامها لصالح المستوطنين فقط. وفي كثير من الحالات، أُغلقت هذه الينابيع أمام الفلسطينيين أو أُحيطت بأسوار وتحولت إلى مناطق ترفيهية حصرية للمستوطنين.

إلى جانب ذلك، تسهم المستوطنات في تلوث المياه السطحية بفعل تصريف مياه الصرف الصحي والنفايات الزراعية والصناعية دون معالجة كافية، وهو ما ينعكس سلبًا على البيئة وصحة المجتمعات الفلسطينية. كما يؤدي البناء الاستيطاني إلى تغيير أنماط تدفق المياه الطبيعية وتحويل مجاري السيول، مما يزيد من حدة أزمة المياه. وبهذا، لا تقتصر آثار الاستيطان على الاستيلاء على الأرض، بل تمتد لتشمل تقويض حق الفلسطينيين في الوصول العادل إلى مواردهم المائية (الغني، 2024).

المطلب الثاني: اثر الممارسات المتبعه على مختلف الجوانب الحياتية للفلسطينيين

سيطرت اسرائيل من خلال مستوطناتها الموجودة في الضفة الغربية على مصادر المياه بشكل كبير وهما اكده تقرير البنك الدولي حيث اوضح فيه بان معدل استهلاك المستوطن الاسرائيلي للمياه يعادل اضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني، ففي نهاية عام 2008 بلغ عدد المستوطنون في الضفه الغربية نصف مليون مستوطن يستنزفون حوالي 142.7 مليون لتر يوميا من المياه المتاحه وهو الذي ادى الى عجز كبير في الاحواض المائية في الضفة الغربية كما وقد كان لهذا العجز اثر سلبي على نوعية المياه حيث وصلت نسب التوث الى مستويات خطيرة.

ومن ناحية اخرى ادى بناء جدار الضم الى خسارة الفلسطينيين لكميات كبيرة من مياه الحوض الغربي فقد تم الاستيلاء على 23 بئر و51 نبع مما تسبب في خسارة تصل الى 7 مليون متر مكعب من المياه منها (3.5 مليون في قلقيلية، 2.1 مليون في طولكرم) كما وقد تسبب الجدار في تجزئة الانظمة البيئية والتأثير على الواقع الطبيعي من خلال انشاء مناطق معزولة من الاسمنت او الاسلاك الشائكة مما ادى الى خلق فاصلا جغرافيا يعيق التواصل الطبيعي للاراضي.

كما ادى تجع مياه الامطار خلف الجدار الى احداث ظواهر بيئية ضارة كانجراف التربة وتدهور الغطاء النباتي وكما ان عمليات التجريف واقتلاع الاشجار المتعمد خلال اقامة الجدار والطرق الفاصلة دمرت مساحات واسعة من الاغطية النباتية والزراعية والبرية ولم تقتصر اثار الجدار على البيئة فقط بل امتدت لتشمل الواقع التربوي والصحي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين (وفا، 2023).

كما ان الاقتصاد الفلسطيني قد واجه تحديات كبيرة بسبب شح المياه الناتج عن السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية في الضفة الغربية، حيث اثرت هذه الأزمة بشكل مباشر القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة فالقطاع الزراعي، باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، قد تعرض للضرر بشكل كبير بسبب قلة المياه المخصصة للري، مما ادى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتقليص

المساحات المزروعة، وإلى جانب ذلك، يُضطر المزارعون إلى شراء المياه من الصهاريج أو من مصادر إسرائيلية بأسعار مرتفعة، مما يؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج وتقليص الأرباح.

وعلى الصعيد الصناعي، أدى شُحّ المياه إلى تعطيل الأنشطة الإنتاجية في المصانع التي تعتمد على المياه، كمصانع الأغذية والنسيج، ما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وتراجع القدرة على توفير فرص عمل جديدة، وهو ما يزيد من معدلات البطالة والفقر. كما أن استمرار إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى إحداث حالة من التبعية الاقتصادية، وإعاقة قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إحداث أي نمو مستدام.

تأتي أهمية توفير بيانات إحصائية دقيقة حول هذا الوضع، كون الإحصاءات الموثوقة والحديثة ضرورية لصياغة سياسات فعّالة على جميع المستويات، سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ. ومن أبرز الحلول الممكنة للتخفيف من أزمة المياه هو إنشاء أكبر عدد ممكن من مشاريع الري والحصاد المائي وبناء السدود بهدف توفير كميات مياه إضافية والاستفادة من مياه الأمطار التي تُهدر دون استغلال. إن تطوير مثل هذه البنى التحتية يساعد المزارع الفلسطيني على مواجهة شح المياه، خاصة في فصل الجفاف إضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات الزراعية المعنية أن تُكثف جهودها للوصول إلى حلول عملية توازن بين محدودية الموارد المائية والحفاظ على المصادر (النتشة، 2014).

ان استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في مجال المياه له آثار تتجاوز مجرد عجز الفلسطينيين عن الحصول على احتياجاتهم الأساسية من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية. هذه الانتهاكات تؤدي إلى مضاعفة المعاناة اليومية للسكان الفلسطينيين، كما تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني كما ذكر سابقا وعلى المستوى الزراعي فاحد اهم اثار هذه السياسات هو ترك الفلسطينيية لمصدر رزقهم والتوجه الى سوق العمل الاسرائيلية كما يؤدي هذا الوضع إلى ضرب القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والسياحة، حيث يصبح نقص المياه عائقًا رئيسيًا أمام الاستثمار، مما يزيد من معدلات البطالة ويضعف القدرة الشرائية.

هذه التبعات مجتمعة تضعف القدرة الإنتاجية الفلسطينية، ما يخدم سياسات الاحتلال الهادفة إلى تحويل الفلسطينيين إلى مستهلكين للمنتجات الإسرائيلية.

من هذا المنطلق، طالبت سلطة المياه المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإيقاف تصعيده ضد الشعب الفلسطيني، وضمان التزام إسرائيل بالقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمياه، بهدف حماية الحقوق المائية الفلسطينية وتفادي المزيد من المخاطر الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

هذه الممارسات الاسرائيلية التي قد تم ذكرها سابقا والتي ترتكب تجاه مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من مجمل السياسات التي يستخدمها الاحتلال مع الفلسطينيين بهدف تعزيز وجودة والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية التي تساعده على البقاء فقد كان لهذه السياسات اثر عميق على مختلف النواحي الحياتية للفلسطينيين، فمن الناية الاجتماعية نقص المياه ادى الى زيادة العبئ على الاسر الفلسطينية في تامين احتياجاته الاساسية من المياه كما وقد كان له تاثير على الصحة العامة كم انه بطريقة او باخرى قد ادت تلك السياسات التي تعمدت التوزيع الغير منصف للمياه ما بين المناطق الفلسطينية الى احداث توترات ما بين الاطراف ونزاعات كانت تلك الممارسات الاسرائيلية سببا فيها (وفا، 2023).

اما من الناحية الاقتصادية فقد كان التاثير اكبر على جميع النواحي الانتاجية سواء الزراعية او الصناعية فقد كانت الزراعه مصدر دخل رئيسي ومعتمد للفلسطينيين فسيطرة الاسرائيليين عليه ادى الى حرمان الفلسطينيين من المياه وبالتالي خفض القدرة الانتاجية الزراعية وزيادة الاتكال ولاعتماد على اسرائيل كمصدر للسلع بدلا من انتاجها وزراعتها كما تسببت تلك السياسات في زيادة البطالة والفقر وتوجه السباب نحو سوق العمل الاسرائيلي والعمل هناك.

فحرمان الفلسطينيين من المياه قد كان وسيلة ضغط على الفلسطينيين لتهجيرهم من أراضيهم، وفكرة سيطرة إسرائيل على المياه الفلسطينية كانت فكرة موجودة منذ بدايات هجرة اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، ففكرة

وجودهم وبقائهم كانت وما زالت مرتبطة بفكرة سيطرتهم على أكبر قدر ممكن من مصادر المياه، وحرمان الفلسطينيين منها بغرض الاعتماد على الاحتلال في توفيرها والتحكم في الفلسطينيين.

وفي ظل هذا الواقع والوضع الراهن، لا بدّ لهذه الأزمة أن تتم معالجتها على مستوى دولي قبل المستوى المحلي، فمن الضروري على السلطات الفلسطينية التوجّه إلى المؤسسات والمنظمات الدولية للضغط على إسرائيل وإلزامها باحترام الحقوق الفلسطينية المائية وفقًا للقانون الدولي.

فالحق في المياه هو حق اساسي من حقوق الانسان وحرمان الفلسطينيين من هذا الحق هو انتهاكا واضح وصريح لحقوق الانسان وللقوانين الدولية ويجب على المجتمع الدولي التحرك وتحمل مسؤوليته تجاه هذا الامر والسعي لضمان حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت السياسات الإسرائيلية في السيطرة على مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية، يتضح أن هذه السياسات تُنفذ وفق نهج ممنهج ومدروس، يهدف إلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية. فمن خلال استعراض وتحليل الاتفاقيات المختلفة، خاصة اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، يتبين أن هذه الاتفاقيات ساهمت في تكريس عدم المساواة في توزيع المياه، حيث مُنحت إسرائيل سيطرة شبه كاملة على معظم مصادر المياه السطحية، بينما تُركت المناطق الفلسطينية تعاني من شح الموارد المائية وتدهور الأوضاع المرتبطة بها.

إن الاستيلاء الإسرائيلي على الينابيع ومجاري الأنهار ومنع الفلسطينيين من تطوير مشاريع مائية خاصة بهم يُعتبر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والقوانين الدولية التي تضمن حق الشعوب في الوصول إلى مواردها الطبيعية. كما أن تخصيص كميات ضخمة من المياه لصالح المستوطنات الإسرائيلية على حساب السكان الفلسطينيين يفاقم الأزمة المائية في الضفة الغربية ويؤدي إلى تداعيات خطيرة على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية.

لقد كشفت الدراسة عن حجم الآثار الكارثية لهذه السياسات؛ فعلى المستوى الاقتصادي، أدى نقص المياه إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وارتفاع تكاليف المياه بشكل يثقل كاهل المزارعين والقطاعات الإنتاجية، ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة. وعلى المستوى الصحي، تسبب شح المياه وتلوثها في تدهور الوضع الصحي، حيث انتشرت الأمراض الناجمة عن استخدام مياه غير كافية أو غير نظيفة. أما من الناحية الاجتماعية، فقد أسهمت هذه الأزمة في تهجير السكان من قراهم، وخلقت أجواءً من التوتر الاجتماعي نتيجة التنافس على الموارد المائية المحدودة.

وتؤكد الدراسة أن غياب السيادة المائية الفلسطينية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة، ويحد من قدرة الفلسطينيين على تطوير اقتصادهم وتحسين ظروف حياتهم. لذلك، فإن الوصول إلى العدالة المائية يتطلب جهودًا دولية حثيثة للضغط على إسرائيل لاحترام الحقوق الفلسطينية في الموارد المائية، ومراجعة الاتفاقيات التي ساهمت في تكريس هذا التفاوت.

ختامًا، توصي الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الفلسطينية في مجال إدارة الموارد المائية من خلال تعزيز مشاريع حصاد مياه الأمطار، بناء السدود، وتحسين كفاءة استخدام المياه. كما يجب العمل على تدويل قضية المياه الفلسطينية وطرحها بقوة في المحافل الدولية، بهدف تسليط الضوء على الممارسات الإسرائيلية غير القانونية. إن معالجة أزمة المياه ليست مجرد ضرورة اقتصادية أو اجتماعية، بل هي قضية سيادية ووطنية ترتبط بحق الشعب الفلسطيني في إدارة موارده الطبيعية وتحقيق استقلاله.

نأمل أن تكون هذه الدراسة قد وفرت رؤية شاملة حول أبعاد أزمة المياه في الضفة الغربية، وأن تكون منطلقًا لأبحاث مستقبلية وجهود عملية تُسهم في تحقيق العدالة المائية للفلسطينيين، وحماية حقوقهم المائية من أجل تأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

اولاً: النتائج

1. كشفت الدراسة أن إسرائيل تتبع سياسات ممنهجة للسيطرة على المصادر المائية السطحية في الضفة الغربية، بهدف تعزيز نفوذها وتوسيع الاستيطان وقد بدأت هذه المحاولات منذ بداية توغلها في الاراضي الفلسطينية.
2. أظهرت الدراسة أن اتفاقية أوسلو كرّست التفاوت الكبير في توزيع الموارد المائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث مُنحت إسرائيل سيطرة شبه مطلقة على المياه السطحية ومنعت الفلسطينيين من ادارة مواردهم المائية بشكل كامل بل كانت الادارة لهذه المصادر لا تخلو من تدخلات اسرائيلية.

3. أوضحت الدراسة أن الممارسات الإسرائيلية تُعد انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية التي تضمن حق الشعوب في الوصول إلى مواردهم الطبيعية.
4. أدى نقص المياه السطحية إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير، ما أسهم في تقليص المساحات المزروعة وارتفاع تكاليف الإنتاج كما وقد كان له تاثير على القطاع الصناعي حيث ان قلة المياه ادت الى تراجع الانتاج وقلة فرص العمل.
5. ارتفاع تكالف المياه حيث اضطر الفلسطينيون الى شراء المياه من مصادر اسرائيلية او نقلها من خلال صهاريج مما ادى الى زيادة الاعباء المالية عليهم.
6. كما اظهرت الدراسة أن إسرائيل تستغل السيطرة على المياه لدعم التوسع الاستيطاني وتزويد المستوطنات بكميات كبيرة من المياه على حساب الفلسطينيين مما اثر بشكل عكسي على الفلسطينيين فقد ساهمت أزمة المياه في تهجير القرى الزراعية التي تعتمد على المصادر المائية السطحية، مما أدى إلى تغيرات ديموغرافية خطيرة.
7. أكدت الدراسة أن السياسات الإسرائيلية تمنع الفلسطينيين من ممارسة حقهم السيادي على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك المياه السطحية مما شكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين وحد من قدرتهم على تحسين مستوى معيشتهم وتطوير اقتصادهم.
8. بينت النتائج أن السيطرة المائية الإسرائيلية تساهم في فرض واقع قسري على الفلسطينيين من خلال عرقلة وصولهم إلى المياه، وهو ما يشكل نوعًا من العقاب الجماعي المحظور دوليًا وفق القوانين والأعراف الدولية.
9. أكدت النتائج أن إسرائيل تنتهك مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المواثيق الدولية، حيث يحصل المستوطنون على كميات كبيرة من المياه السطحية، بينما يعاني الفلسطينيون من شح حاد يؤثر على حياتهم اليومية.

10. أكدت الدراسة أن استمرار إسرائيل في نهب الموارد المائية وحرمان الفلسطينيين من حقهم فيها لا يُمثل فقط خرقًا قانونيًا، بل يُعد عقبة حقيقية أمام أي تسوية سلمية عادلة، نظرًا لأهمية المياه في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي.
11. أوضحت النتائج أن إسرائيل تنتهك مبدأ الاستخدام العادل والمعقول للموارد المائية المشتركة المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية، حيث تستولي بشكل أحادي على المياه السطحية، متجاهلة احتياجات الفلسطينيين وحقوقهم التاريخية في تلك الموارد.
12. بينت الدراسة أن إخفاق الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بما فيها كامب ديفيد، في ضمان حقوق الفلسطينيين المائية يُظهر عجزًا واضحًا في معالجة جذور المشكلة، ما أدى إلى استمرار السيطرة الإسرائيلية على المياه السطحية وتفاقم الأزمة على كافة الأصعدة.

ثانياً: التوصيات

1. تفعيل الدور الدولي وضرورة تحرك المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لوقف سياساتها المائية الجائرة والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تكفل حق الفلسطينيين في مواردهم المائية.
2. العمل على تعديل الاتفاقيات المجحفة والدعوة الى مراجعة بنود اتفاقية اوسلو 1995 وبروتوكول باريس الاقتصادي وتعديلها بشكل يضمن التحقيق والتوزيع العادل والمنصف للمياه بين الفلسطينيين والاسرائيليين.
3. تعزيز السيادة الفلسطينية على مصادر المياه السطحية، ومنحهم الحق الكامل في تطوير واستغلال هذه الموارد دون تدخل الاحتلال الإسرائيلي.
4. إبراز قضية السيطرة الإسرائيلية على المياه السطحية في المحافل الدولية، وتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال من خلال تقارير وأبحاث موثقة.
5. وضع خطط مائية شاملة تهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية وتلبية احتياجات الفلسطينيين المستقبلية.

6. توسيع التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تبادل الخبرات وتطوير مشاريع مشتركة لإدارة الموارد المائية بكفاءة.
7. اللجوء إلى المحاكم الدولية والمنظمات القانونية لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين المائية واستنزافها للموارد المشتركة وإنشاء لجان متخصصة لرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الموارد المائية، ونشرها محليًا ودوليًا لكشف حجم الأضرار الواقعة على الفلسطينيين.
8. دعم الأبحاث العلمية المتعلقة بإدارة الموارد المائية، وطرح حلول فعّالة لمواجهة أزمة المياه التي تعاني منها الضفة الغربية
9. تعزيز التوعية بين أفراد المجتمع الفلسطيني حول أهمية الحفاظ على المياه وترشيد استهلاكها لضمان استدامتها للأجيال القادمة.

قائمة المصادر والمراجع

اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية .الامم المتحدة(1997) .

أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي https://palarchive.org .(2025) .

الامم المتحدة .(2012, 2) .تاثير استيلاء المستوطنين الاسرائيليين على ينابيع المياه الفلسطينية على الاوضاع الانسانية للفلسطينيين https://www.ochaopt.org :

الجزيرة. قناة البحرين انقاذ للبحر الابيض ام لاسرائيل https://www.aljazeera.net/encyclopedia :

الجزيرة. (2023, 9 13). اتفاق اوسلو https://www.aljazeera.net/encyclopedia :

الجزيرة. (2017، 7 13). "قناة البحرين".. إنقاذ للبحر الميت أم لإسرائيل؟ : https://www.aljazeera.net

الجزيرة. (2021 12 15). اتفاقية باريس الاقتصادية قيود https://www.aljazeera.net

الجزيرة. (2024 2 25). كامب ديفيد.. أول اتفاقية سلام مع إسرائيل https://www.aljazeera.net

الجمل، ا. (2015). الحقوق المائية والنزاعات حول المياه: التحديات والحلول في العالم العربي. مصر: مكتبة الانجلو المصرية.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني التوزيع النسبي لمساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة https://www.pcbs.gov.ps .(2017)

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. بيانا مشتركا مع سلطة المياه بمناسبة يوم المياه العالمي (2025, 3 22).https://www.pcbs.gov.ps

الحقوقية، م. ب. (2023). موقع بكرا الالكتروني. سياسة التعطيش الاسرائيلية بالضفة الغربية : https://bokra.net

الخطيب، خ. (2023). الحماية الدولية للبيئة المائية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة (فلسطين نموذجاً). فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

الدبس، م. ا. (2009, 11 10). دنيا الوطن. اثر الجدار على المياه فى الضفة الغربية : https://pulpit.alwatanvoice.com

الدين، أ. س. (2017, 2 26). موقع مرسال. اتفاقية هلسنكي " اتفاقية حماية البئية لمنطقة بحر البلطيق : https://www.almrsal.com

الرجوب، م. (2019, 5 11). العربية انديبيندنت. ما هو "بروتوكول باريس" الذي يكبل الفلسطينيين؟ : https://www.independentarabia.com

الردايده، هـ. (2008). القانون الدولي للمياه وحقوق المياه الفلسطينية (دراسة الحوض الجوفي الغربي). فلسطين: جامعة القدس.

الشعيبي، هـ. (2013). بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي https://www.overdrive.com

الطنيجي، ع. (2021, 1 20). مجلة السياسة والاقتصاد. دور القانون الدولي الانساني في حماية البيئة : https://jocu.journals.ekb.eg

العربي. (2022 5 19). حقيقة السلام ووهمه. هل كان "كامب ديفيد 2" فرصة ضائعة؟ : https://www.alaraby.com

العصيمي، خ. ع. (2012). ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية. الاردن: جامعة الشرق الاوسط. ترسيم الحدود الكويتية العراقية واثره على السياية الخارجية الكويتية.

العلي، ج. (2014). ادارة الموارد المائية المتكاملة (الاسس والتطبيقات). لبنان: دار الراتب الجامعية.

الغني، س. ع. (2024). الصراع على المياه في فلسطين واقع وحلول، مركز الابحاث الفلسطيني : https://www.prc.ps

الغني، س. ع. (2024). مركز الابحاث الفلسطيني. الصراع على المياه في فلسطين واقع وحلول : https://www.prc.ps

الموسى، ش. (1997). المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية. فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النتشة، ب. (2014). أثر أزمة المياه على المزارع الفلسطيني في ري المزروعات المحمية. فلسطين: مجلة جامعة فلسطين التقية للابحاث.

النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية. (1946)

الهندسية، ن. ا. (2015). المياه في الضفة الغربية. فلسطين: نقابة المهن.

الوهادين، د. (2018). موقع موضوع الالكتروني. موقع فلسطين https://mawdoo3.com :

أوسلو. (1995). الملحق الثاني مادة 40.

جامع، أ. ا. (2020). المياه في فلسطين الواقع والتحديات. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

جبارة، ت. (2024, 9 14). مركز الابحاث الفلسطيني. السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين : https://www.prc.ps

جريدة القدس. (2018, 8 22). عن مشروع قناة البحرين https://www.alquds.co.uk :

جريدة القدس. (2023, 9 10). بعد ثلاثين عاما على أوسلو.. لا تزال آفاق حل قضية المياه مغلقة : https://alquds.com

دار الحكمة. (2020). قواعد برلين للموارد المائية https://www.daralhikma.org :

زبيدة، د. (2016). اتفاقية اوسلو وإنعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-1994. الجزائر: جامعة احمد دراية.

سلطة المياه. (2018). نهر الاردنhttps://pwa.ps :

سليم، أ. (2017). المياه وفق القانون الدولي والشريعة الاسلامية. بابل: الجامعة الاسلامية.

سما الاخبارية. (2013, 9 22). اتفاقية قناة البحرين وأبعادها الاستراتيجية. مركز فلسطين للدراسات الاستراتيجية https://samanews.ps :

شديد، ع. (1999). المياه والامن الفلسطيني. عمان: دار المجدلاوي للنشر.

شكراني، ا. (2020). العدالة المائية من منظور القانوني الدولي. الامارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبد، ع. (2017). البيئة والمياه في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية.

عبد، ع. (2017). البيئة والمياه في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية.

عزاز، ه. (2015). الحماية القانونية للمجاري المائية الدولية: دراسة في ضوء قواعد القانون. الجزائر: جامعة العرب التبسي.

علقم، ف. (2012). النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقية اوسلو (المخزون المائي نموذجا). فلسطين: جامعة القدس.

علي، م. (2013). العدالة المائية من منظور القانون الدولي. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عيسى، ع. (2024). الحوكمة المائية والعدالة المائية كيف ولماذا. الجزائر: مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية.

مدار. (2021 8 23). السّيطرة الإسرائيليّة على المياه.. ينابيع الضفّة الغربيّة كـ"مواقع ارتكاز" للممارسات الاستيطانية https://www.madarcenter.org :

مدار. (2024). شركة المياه الإسرائيلية https://www.madarcenter.org :

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2020). خرائط المياه في فلسطين https://info.wafa.ps :

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا. (2024). المستوطنات الإسرائيلية تلويث للبيئة الفلسطينية: https://info.wafa.ps

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وكالة وفا. (2023). الاوامر العسكرية التي اصدرتها سلطات الاحتلال منذ عام 1967 بشأن المياه https://info.wafa.ps :

مصلح، ر. (2023). سلطة جودة البيئة. تقرير حالة البيئة في دولة فلسطينhttps://environment.ps :

مقام. (2014). موسوعة القوانين والأحكام العسكرية. قرار بقانون رقم 14 مادة رقم 1.

منظمة التحرير الفلسطينية. (2023). المياهhttps://www.plo.ps :from

منظمة العفو الدولية. (2017 11 29). احتلال المياهhttps://www.amnesty.org :

موقع الامم المتحدة (الاسكو). (2017). أدوات الادارة المتكاملة للموارد المائية : https://www.unescwa.org

موقع بكرا الالكتروني. (2023). سياسة التعطيش الاسرائيلية في الضفة الغربية https://bokra.net :

موقع وزارة الخارجية والمغتربين. (2017). المياه في المفاوضات النهائية https://tinyurl.com :

نوفل، م. (2000). عملية السلام قبل قمة كامب ديفيد الثانية. فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وثائق معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية. الاردن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1994).

وزارة الخارجية والمغتربين. (2019). واقع قطاع المياه في فلسطينhttps://www.mofa.pna.ps :

وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية. (2025 18 5). واقع قطاع المياه في فلسطين: https://www.mofa.pna.ps

وفا. (2023 3 21). ضعف في استخدام المياه السطحية بسبب سيطرة الاحتلال على مياه نهر الأردن والبحر الميت https://www.wafa.ps :

وفا. (2023). تأثيرات الاستيطانhttps://info.wafa.ps :

وفا. (2023 7 26). سلطة المياه: أزمة المياه المتفاقمة ناتجة عن استمرار سياسات الاحتلال في تقويض الأمن المائي https://www.wafa.ps :

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

ISRAEL'S WATER POLICY REGARDING THE CONTROLLING OF SURFACE WATER IN THE WEST BANK SINCE 1967

By
Mais Samer Hassouna

Supervisor
Dr. Basel Mansour

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Public Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2025

ISRAEL'S WATER POLICY REGARDING THE CONTROLLING OF SURFACE WATER IN THE WEST BANK SINCE 1967

BY
Mais Samer Hassouna
Supervisor
Dr. Basel Mansour

Abstract

This study addressed the issue of Israeli control over surface water resources located in the West Bank. The research was divided into two chapters: the first chapter discussed the importance of water and its role as a central factor in the Israeli-Palestinian conflict, while the second chapter focused more specifically on the legal framework governing water-related issues and the ongoing attempts to find lasting solutions between the two parties.

The significance of this study lies in its analysis of policies and legal frameworks to understand how Israeli measures affect access to surface water. It also aims to raise awareness and promote public engagement by highlighting water-related issues, with the goal of encouraging both local and international efforts to safeguard these resources. One of the main questions posed by the thesis is how these policies have influenced the relationship between Israelis and Palestinians and the dynamics of the conflict in the region.

The study employed the descriptive-analytical methodology. The descriptive method was used to illustrate the nature and condition of surface water resources in the occupied Palestinian territories and their subjection to Israeli control. The analytical method was used to examine international agreements and legal texts that address and regulate the issue.

The study reached several key conclusions, most notably that Israeli control over Palestinian water resources is a deliberate political strategy aimed at strengthening Israeli influence and consolidating its presence in the region. It also highlighted that, despite its intent to provide a framework for resolving water issues, the Oslo Accords institutionalized inequality in the allocation of water between Palestinians and Israelis in favor of the occupation.

The thesis recommended activating international efforts and calling upon the international community and relevant organizations to pressure Israel to respect Palestinian water rights in accordance with international law and applicable treaties.

Keywords: Palestinian-Israeli water conflict, water justice, water security, Oslo Accords, Paris Economic Protocol.